S/PV.9021

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢١

الاثنين، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيلهو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-32865 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بيرو، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، عمان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، اليابان. تركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد فينسلاند عن طريق التداول بالفيديو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد نيفيل غيرتزي، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتمنياتي لجميع المسلمين بشهر رمضان مبارك. كما أتقدم بأطيب تمنياتي لجميع المسيحيين واليهود الذين احتفلوا بعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي.

عندما قدمتُ إحاطة إلى المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.9000)، أعربتُ عن أملي في أن يكون هذا الشهر وأيامه المقدسة فترة يسودها السلام والاحتفالات. ومن المؤسف أن هذه الفترة كانت مشوبة بالعنف في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبالهجمات الإرهابية في إسرائيل التي أسفرت عن مقتل وجرح عشرات المدنيين. وفي القدس، لا تزال الحالة هادئة نسبياً، على الرغم من الخطاب التحريضي والاشتباكات العنيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية التي وقعت في الأماكن المقدسة.

وفي غزة، يقوض إطلاق الصواريخ الاستقرار الهش الذي ساد منذ أيار/مايو الماضي. وأودّ أن أكون واضحاً – لا يوجد مبرر لأعمال الإرهاب أو العنف ضد المدنيين. يجب أن يتوقف العنف والاستفزازات والتحريض فوراً وأن يدينه الجميع إدانة قاطعة.

وأكرر أيضاً أنه يجب على الزعماء السياسيين والدينيين والمجتمعيين من جميع الأطراف أن يواصلوا القيام بدورهم في تخفيف حدة التوترات، والالتزام بالوضع الراهن في الأماكن المقدسة، وضمان احترام الجميع لقدسيتها. وفي هذا الصدد، أرحّب بالبيانات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإسرائيليين والتي تؤكد من جديد التزام إسرائيل بالتقيد بالوضع الراهن وضمان عدم السماح إلا للمسلمين بالصلاة في باحة الحرم القدسي الشريف.

وفي هذه اللحظة الحساسة والمتقلبة، بذل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون قدرا من الجهود الجديرة بالثناء لتخفيف حدة التوترات وإدانة الهجمات وكبح جماح العنف. وقد شارك الشركاء الإقليميون والدوليون، مثل الأمم المتحدة ومصر والأردن، في المساعدة على استعادة الهدوء في الأماكن المقدسة وضمان استمرار وصول المصلين المسلمين. ينبغي أن تستمر هذه الجهود.

لقد تصاعد العنف اليومي بشكل حاد في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل.

ففي الضفة الغربية المحتلة، قُتل ٢٣ فلسطينياً، من بينهم ٣ نساء و ٤ أطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات التفتيش والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث، وأصيب ٥٤١ فلسطينياً، من بينهم ٣٠ امرأة و ٨٠ طفلاً. ونفّذ المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين حوالي ٦٦ هجوماً على الفلسطينيين، ما أسفر عن إصابة ٩ أشخاص وإلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية.

وإجمالاً، قُتل ١٢ إسرائيلياً، من بينهم امرأتان، فضلاً عن ثلاثة مواطنين أجانب، وجُرح ٨٢ إسرائيلياً، من بينهم نحو ستة أطفال وأربع نساء، فضلاً عن مواطن أجنبي واحد، على أيدي فلسطينيين في هجمات إطلاق النار والطعن والدهس والاشتباكات وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وغيرها من الحوادث. وفي المجموع، نفذ الفلسطينيون ١٠٤ هجمات على المدنيين الإسرائيليين، مما أسفر عن وقوع إصابات وأضرار في الممتلكات الإسرائيلية.

وعلى مدى أسبوعين، وقعت أربع هجمات إرهابية داخل إسرائيل – وهي أعنف هجمات من هذا القبيل منذ سنوات. ففي ٢٢ آذار/مارس، قَتل رجل من عرب إسرائيل أربعة مدنيين إسرائيليين، من بينهم امرأتان، في هجوم في مدينة بئر السبع الإسرائيلية، قبل أن يطلق عليه مدنيون إسرائيليون النار ويقتلوه. وبعد أسبوع، نفذ رجلان من عرب إسرائيل هجوماً بإطلاق النار في مدينة الخضيرة الإسرائيلية، مما أسفر عن مقتل إسرائيليين اثنين وإصابة أربعة آخرين، قبل أن تطلق قوات الأمن الإسرائيلية النار عليهما وتقتلهما.

وفي ٢٩ آذار/مارس، أطلق رجل فلسطيني من الضفة الغربية النار على ثلاثة إسرائيليين ومواطنين أجنبيين وأرداهم قتلى، وأصيب ١٠ آخرون بجروح في هجوم بإطلاق نار في مدينة بني براك في وسط إسرائيل. وأطلقت الشرطة الإسرائيلية النار على المهاجم فأردته قتيلاً. وفي ٧ نيسان/أبريل، نفذ فلسطيني من مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية هجوماً بإطلاق النار في وسط مدينة تل أبيب الإسرائيلية، ما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين وإصابة ١٤ آخرين بجروح.

وفي أعقاب عملية بحث وملاحقة واسعة النطاق، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية المهاجم بالرصاص في ٨ نيسان/أبريل.

وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في إسرائيل، عززت السلطات الإسرائيلية بشكل كبير وجود قوات الأمن الإسرائيلية على طول الجدار الفاصل وزادت من العمليات العسكرية داخل الضفة الغربية المحتلة.

وفي ٣١ آذار/مارس، قُتل فلسطينيان، أحدهما صبي بعمر ١٦ عاماً، خلال اشتباكات وتبادلات لإطلاق النار في جنين أثناء عملية تفتيش واعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية؛ وأصيب ٢٠ فلسطينياً بجروح.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على امرأة فلسطينية غير مسلحة تعاني من ضعف في البصر وأردتها قتيلة، وكانت المرأة تركض بأذرع مرفوعة نحو نقطة تفتيش تابعة لقوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من حوسان. وقالت السلطات الإسرائيلية إنها تحقق في الواقعة.

وفي اليوم نفسه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني عمره ١٦ عاماً وأصابته بجراح، وتوفي لاحقاً متأثراً بجراحه.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني عمره ١٤ عاماً فأردته قتيلاً أثناء اشتباكات في حوسان. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إن الصبي حاول إلقاء زجاجة حارقة على قوات الأمن الإسرائيلية عندما أطلقت عليه النار، وهي رواية طعن في صحتها شهود عيان فلسطينيون.

وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً فلسطينيين أثناء عمليات التفتيش والاعتقال وتبادل إطلاق النار والاشتباكات، بما في ذلك في ٢ نيسان/أبريل و ٩ نيسان/أبريل في جنين؛ وفي ١٠ نيسان/أبريل في بيت لحم وجنين؛ وفي ١٣ نيسان/أبريل في قرية سلواد، بالقرب من رام الله، وفي نابلس؛ وفي ١٤ نيسان/أبريل في كفر دان بالقرب من جنين، وفي ١٨ نيسان/أبريل في قرية اليامون بالقرب من جنين.

وقُتل فلسطينيون آخرون بالرصاص، حسبما ورد، في سياق هجمات أو محاولات هجوم شنتها قوات الأمن الإسرائيلية أو مدنيون

إسرائيليون في ٣١ آذار/مارس بالقرب من مستوطنة نافيه دانيال وفي ١٠ نيسان/أبريل في الخليل.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، وخلال ساعات الصباح الباكر، تجمع عدد كبير من الفلسطينيين في حرم المسجد الأقصى. وألقى بعض الفلسطينيين الحجارة والألعاب النارية وغيرها من الأشياء الثقيلة باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية، التي استخدمت قنابل الصوت والرصاص الإسفنجي والهراوات، بما في ذلك ضد بعض المارّة. وفي خضم هذه الاشتباكات، دخل عشرات الفلسطينيين مسجداً في الحرم، واستمر بعضهم في إلقاء الحجارة والألعاب النارية باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية. وفي أعقاب مواجهة مع من بداخله، دخلت الشرطة الإسرائيلية المسجد واعتقلت من كانوا متحصنين في الداخل. وخلال الاشتباكات، لحقت بعض الأضرار بهيكل المسجد.

وأصيب نحو ١٦٠ فلسطينياً، من بينهم أربع نساء و ٢٧ طفلاً وصحفياً واحداً على الأقل، بينما اعتقل نحو ٤٠٠ شخص، أفرج عن معظمهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. ووفقاً لقوات الأمن الإسرائيلية، أصيب ثلاثة من رجال الشرطة بجروح خلال الاشتباكات. وقد أثار سلوك القوات الإسرائيلية شواغل بشأن احتمال الاستخدام المفرط للقوة. والأهم من ذلك أن صلاة الظهر أقيمت في وقت لاحق من ذلك اليوم دون وقوع حوادث تذكر.

وخلال الأيام التالية وقعت اشتباكات أخرى، وإن كانت محدودة، في الأماكن المقدسة وفي البلدة القديمة وما حولها. وأصابت قوات الأمن الإسرائيلية نحو ٥٢ فلسطينياً بجروح في هذه الحوادث، وجرح الفلسطينيون ١٠ إسرائيليين في حادثتين منفصلتين. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قررت السلطات الإسرائيلية، تمشياً مع الممارسة السابقة، عدم السماح لغير المسلمين بزيارة باحة الحرم القدسي الشريف بين يوم الجمعة ٢٢ نيسان/أبريل ونهاية شهر رمضان.

وعلى الرغم من التوترات، تمكن مئات الآلاف من المسلمين واليهود والمسيحيين من الاحتفال بالأيام المقدسة في البلدة القديمة وما حولها في سلام نسبي ومن دون مزيد من التصعيد.

وأكرر التأكيد على وجوب محاسبة مرتكبي جميع أعمال العنف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه تماماً من أجل حماية الأرواح. وأكثر ما يشعرني بالجزع كون الأطفال لا يزالون يُقتلون ويصابون. وأحض السلطات الإسرائيلية على إجراء تحقيقات وافية وشفافة في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة.

وإزاء خلفية استمرار الأنشطة الاستيطانية والضغط المستمر على المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، فضلاً عن التوترات المتزايدة، ظل العنف المتصل بالمستوطنين مرتفعاً، لا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية في إسرائيل.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، قام عشرات الفلسطينيين بتخريب موقع يهودي مقدس يقع في المنطقة ألف في مدينة نابلس بالضفة الغربية وأضرموا النار فيه، قبل أن تفرقهم قوات الأمن الفلسطينية. إن تخريب المواقع الدينية أمر غير مقبول وينطوي على إمكانية زيادة تصعيد الوضع.

وأدعو جميع الأطراف إلى كفالة احترام المواقع الدينية وأماكن العبادة وحمايتها.

وبالانتقال إلى التطورات المتصلة بالمستوطنات، استولى أعضاء منظمة استيطانية إسرائيلية ترافقهم الشرطة الإسرائيلية في ٢٧ آذار/مارس على الطابق الأول من مبنى تاريخي في البلدة القديمة في القدس. وتمت عملية الاستيلاء التي قام بها المستوطنون في خضم الإجراءات القانونية الجارية بشأن ملكية العقار بين المنظمة الاستيطانية وبطريركية الروم الأرثوذكس. وفي بيان صدر في ٢٩ آذار/مارس، وصفت البطريركية عملية الاستيلاء بأنها تهديد لاستمرار وجود حي مسيحي في القدس.

وفي ١٩ نيسان/أبريل، سار آلاف النشطاء الإسرائيليين، برفقة أعضاء يمينيين في الكنيست، إلى مستوطنة حومش التي تم إخلاؤها، مطالبين بإعادة إنشائها. وقبل المسيرة، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية مؤقتا الطريق الرئيسي وأغلقت مداخل عدة قرى، مما أدى إلى اندلاع

اشتباكات مع الفلسطينيين. وأصيب ما لا يقل عن ١٤ فلسطينيا بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة واضحة أمام تحقيق السلام.

وقبل شهر رمضان وأثناءه، حدث تباطؤ في هدم منازل الفلسطينيين. فإجمالا، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير قيام السلطات الإسرائيلية بهدم ٢٧ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة (ج) ومبنى واحد في القدس الشرقية المحتلة أو الاستيلاء عليها أو إجبار أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير ثمانية فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال. وقد نفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء إسرائيلية، وهي تراخيص يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وفي ٣٠ آذار/مارس، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية تأجيل صدور حكم بشأن احتمال هدم ٣٨ منزلا في قرية الولاجة الفلسطينية، بالقرب من القدس، لمدة ستة أشهر تقريبا، مشيرة إلى التقدم المحرز في المناقشات بين السكان الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية بشأن المضي قدما في خطة بناء وتقسيم القرية. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين وطردهم، والموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبي احتياجاتهم الإنمائية.

وبالانتقال إلى غزة، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية والاقتصادية مصدر قلق عميق. فلا يزال الفلسطينيون في غزة يعانون نتيجة لسنوات من القيود الاقتصادية المشددة والتقييد الصارم للحركة نتيجة لنظام الإغلاق الإسرائيلي، فضلا عن طبيعة حكم حماس والتهديد المستمر بالعنف. وبعد عدة أشهر من عدم إطلاق الصواريخ، أطلق مسلحون في غزة خمسة صواريخ باتجاه إسرائيل، سقط أحدها في بلدة سديروت الإسرائيلية وألحق أضرارا بالممتلكات. أما الصواريخ الأخرى فقد اعترضها نظام القبة الحديدية، أو سقطت على مسافة قصيرة في القطاع، أو سقطت في مناطق مفتوحة داخل إسرائيل.

وردا على ذلك، شن جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية ضد ما ادعى أنها أهداف لحماس في القطاع، بدون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وفي أعقاب إطلاق الصواريخ، أغلقت السلطات الإسرائيلية معبر إيريز إلى إسرائيل أمام العمال والتجار الفلسطينيين يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وأكرر التأكيد على أن الإطلاق العشوائي للصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف فورا.

وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية المتصلة بالتنقل والدخول إلى القطاع والخروج منه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٧ آذار/مارس، وافقت الحكومة الإسرائيلية على إصدار ٠٥٠ ٢٠ تصريحا للعمال الفلسطينيين من غزة لدخول إسرائيل، بالإضافة إلى التصريحات الحالية البالغ عددها ٥٠٠ ٢ تصريحا الصادرة للتجار ورجال الأعمال. كما خصصت الحكومة نحو ١٢ مليون دولار لتحسين المعابر بين غزة وإسرائيل، حيث إن كمية البضائع الخارجة من غزة لا تزال مرتفعة نسبيا.

وفي قرار منفصل، وافقت السلطات الإسرائيلية على دخول معدات طبية أساسية، مثل أجهزة الأشعة السينية المتنقلة، وخفضت القيود المفروضة على استيراد ٥٦ جهاز اتصال إلى غزة، كثير منها عادية. وعلى نحو منفصل، وبعد اتفاق السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تجري الاستعدادات لتيسير دخول المواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج اللازمة لإصلاح وصيانة قوارب الصيد في غزة كجزء من تنشيط قطاع صيد الأسماك في غزة، في إطار آلية إعادة إعمار غزة. وينبغي أن يمهد نجاح هذه المبادرة الطريق لتخفيف مماثل للقيود المفروضة في القطاعات الأخرى.

وتستمر عملية إعادة إعمار المنازل التي تضررت كليا أو جزئيا خلال تصعيد أيار/مايو ٢٠٢١، وإن كان ذلك ببطء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص الأموال. وفي تطور جديد، دخل حوالي ٠٠٠ ٣ طن من حديد التسليح إلى غزة عبر معبر رفح الذي كانت تسيطر عليه مصر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن هذه التطورات جديرة بالترحيب، فإن جميع الأطراف بحاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية لزيادة تعزيز سبل الوصول والتجارة وتحسين آفاق التنمية الاقتصادية للقطاع.

ولا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية حرجا. ففي حين ارتفعت إيرادات السلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة، فإن النفقات

تواصل النمو، ولم يأت الدعم الكافي للميزانية من الجهات المانحة، مما يزيد من صعوبة قيام السلطة بمعالجة الديون غير المسددة وتوظيف استثمارات حاسمة في الاقتصاد وفي شعبها.

وفي أعقاب اندلاع النزاع في أوكرانيا، يهدد ارتفاع الأسعار واضطرابات الأسواق، التي تحدث في جميع أنحاء الشرق الأوسط، مستويات الأمن الغذائي للأسر التي تعيش في أوضاع هشة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ارتفعت تكلفة التوزيع الفصلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بنسبة ٤٢ في المائة منذ نهاية عام ٢٠٢١ في غزة حيث تقدم الأمم المتحدة ما يقرب من ٦٠ في المائة من الإمدادات الغذائية، التي تشكل عاملا رئيسيا لتحقيق الاستقرار بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات من الأمن الغذائي. كما سيؤثر ارتفاع أسعار مواد البناء على المستوى الدولي على جهود إعادة الإعمار في جميع أنحاء فلسطين وغزة. وبدون تقديم تمويل إضافي، لن يتمكن برنامج الأغذية العالمي والأونروا من تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الفلسطينيين هذا العام، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر مزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة. وأكرر نداء الأمين العام من أجل تقديم دعم عاجل للأونروا، التي لا تزال تواجه حالة مالية حرجة.

ويجب على الأطراف والشركاء الإقليميين والدوليين أن يبذلوا جهودا متضافرة لنقل السلطة الفلسطينية إلى أساس مالي أكثر ثباتا مع معالجة القضايا المنهجية الأوسع نطاقا. وبينما شهدنا بعض المبادرات المشجعة والتعاون الإسرائيلي – الفلسطيني للتصدي للتحديات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، هناك حاجة إلى وجود استراتيجية متسقة لكفالة عدم حدوث انتكاسة في التقدم المحرز. وثمة حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات في السياسات والمبادرات لتحسين تنظيم الترابط الاقتصادي بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتشجيع حوكمة أكثر فعالية وتكاملا.

وبالانتقال إلى المنطقة، عقد الأردن في ٢١ نيسان/أبريل اجتماعا وزاريا لجامعة الدول العربية لمناقشة التوترات في الأماكن المقدسة. وأصدرت اللجنة الوزارية بيانا عقب الاجتماع دعت فيه إلى احترام الوضع القانوني والتاريخي الراهن.

ويجري الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية في ظل حالة أمنية متقلبة تتسم بانتهاكات الطرفين لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤. وكما هو الحال دائما، فإن مثل هذه التطورات تنطوي على خطر التصعيد.

ويستعد لبنان لإجراء انتخابات برلمانية في ١٥ أيار/مايو. وتواصل الأمم المتحدة دعم الأعمال التحضيرية التي تقوم بها السلطات، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة، والحث على القيام بحملات من دون استخدام خطاب الكراهية. وفي ٧ نيسان/أبريل، أعلن صندوق النقد الدولي عن اتفاق على مستوى الموظفين مع الحكومة اللبنانية من شأنه أن يتيح حوالي ٣ مليارات دولار من المساعدات المالية، رهنا بتنفيذ إصلاحات رئيسية. وفي وقت حساس من التوترات المستمرة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، يساورني القلق إزاء إطلاق صاروخ عبر الخط الأزرق على إسرائيل خلال الساعات الأولى من صباح اليوم. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن هذه الهجمات. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بقصف مدفعي على لبنان. ولم يبلغ عن وقوع إصابات، وأحث جميع الأطراف على ضبط النفس. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان العمل مع القوات المسلحة اللبنانية لزيادة عملياتها لمكافحة إطلاق الصواريخ لمنع وقوع المزيد من هذه الحوادث والإسهام في تحقيق الاستقرار على طول الخط الأزرق.

لقد أكدت أعمال العنف والتوترات المتصاعدة في الشهر الماضي مرة أخرى أن الجهود المبذولة لإدارة النزاع ليست بديلاً عن إحراز تقدم حقيقي نحو حله. ويجب أن نعمل فورا على خفض حدة التوترات والحفاظ على الهدوء. وإلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود جماعية للتصدي للعوامل المسبِّبة للنزاع. إن الحد من العنف ووقف النشاط الاستيطاني، مع تعزيز الاستقرار المالي للسلطة الفلسطينية وتقوية المؤسسات الفلسطينية، أمر بالغ الأهمية. ويجب تنفيذ خطوات لتحسين الظروف الاقتصادية بطريقة ترسي الأساس لاستئناف عملية

سياسية هادفة. أود أن أكرر ما قلته للمجلس في الأسبوع الماضي، وهو أنه يمكن تفادي تصعيد خطير. ويمكن لاستمرار الهدوء أن يفتح المجال لإجراء مناقشات أكثر جدية بشأن المزيد من التحسينات ولتبادل وجهات النظر، وأحث الطرفين على الحفاظ على الهدوء حتى يتسنى إحياء الأسبوع الأخير من شهر رمضان من دون تعطيل.

أما وقد قلت هذا، يجب ألا يغيب عن بالنا مدى أهمية إنهاء الاحتلال وإحراز تقدم نحو واقع الدولتين. ويظل الهدف النهائي واضحا – دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين في المضي قدما نحو ذلك المستقبل، حتى بينما يعالجون الشواغل والاحتياجات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية الملحة. وسنواصل العمل مع الطرفين ومع الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وعلى جهوده في هذه المرحلة الحرجة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع بلدان منطقتنا وخارجها، وكذلك للأمين العام، على النهوض دفاعا عن الوضع التاريخي والقانوني الراهن في القدس.

في هذه الأسابيع المباركة، في أقدس بقعة من بقاع الأرض، نتذكر هويتها. إنها أرض التنوع والتعددية، لا الإقصاء والتفرد. وكل ذرة في تكوينها تنبذ الاحتكار والتمييز. إنها أرض يمكن رؤيتها بالكاد على خريطة العالم، ولكن أهميتها تصل إلى كل ركن من أركان عالمنا. وفي قلبها تقع القدس، حيث يمثل كل شارع وحجر برهانا على التاريخ الفريد الذي تقف المدينة شاهدة عليه. وفي كل عام يتوافد الآلاف من المسيحيين الأرثوذكس إلى كنيسة القيامة ليشهدوا النار المقدسة، رمز قيامة المسيح. وقد قررت إسرائيل تعطيل هذا التقليد الديني الذي يعود تاريخه إلى آلاف السنين وفرضت قيودا مشددة على عدد المسموح لهم بزيارة الموقع. ومع ذلك، تدعي إسرائيل أنها تلتزم بالوضع التاريخي الراهن. وقبل بضعة أيام، اقتحمت قوة الاحتلال الإسرائيلية المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف مرة أخرى وأطلقت النار على المصلين ودنست المسجد بالأحذية العسكرية وأعمال العنف. وجُرح نحو ٢٠٠ فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال، واعتقل أكثر من ٤٠٠ شخص. ومع ذلك، تدعي إسرائيل أنها تلتزم بالوضع الراهن التاريخي.

من الواضح أن المسؤولين الإسرائيليين هم وحدهم الذين يعتقدون أن هذه الأعمال لا تشكل انتهاكا صارخا للوضع الراهن التاريخي. وعندما تُدان أعمالها غير القانونية والعنيفة، تلجأ إسرائيل إلى ذريعتها المفضلة – الأمن. إنه المبرر الوحيد لكافة الأفعال – الأمن لتبرير الاحتلال غير القانوني؛ الأمن لتبرير التشريد القسري؛ الأمن لتبرير الحصار اللاإنساني؛ الأمن لتبرير قتل الأطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة؛ الأمن لتبرير قصف أحياء بأكملها؛ الأمن لتبرير الاعتداء على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا.

وكأن ذلك لا يكفي لثني البلدان عن انتقادها، حيث تصف إسرائيل مصلينا بالإرهابيين. وهذا ليس مفاجئًا، حيث تتهم إسرائيل حتى منظماتنا غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين المدنيين السلميين بالإرهاب. وهذه المغالطات مسيئة وخطيرة ولا حصر لها. إن المتطرفين والمستوطنين اليهود ليسوا مجرد زوار، كما تدعي إسرائيل. إنهم في الواقع ينفذون مخططا عندما يدخلون الحرم الشريف. إنهم يسعون إلى الاستيلاء عليه. كيف نعرف ذلك؟ نسمعهم يصرحون بذلك. إنهم لا يخفون نواياهم. بل يعلنون عنها. وعندما تسمح لهم القوات الإسرائيلية بدخول المكان وتوفر لهم الحماية والدعم، فإنها تفعل ذلك عن علم. والتظاهر بعدم فهم الغضب الذي أثارته هذه الاعتداءات على الحرم الشريف، في حين أنها في كل مرة تثير نفس رد الفعل، أمر شائن.

ولكن ألا تطرح حقيقة أن هذا الوضع يحدث كل عام سؤالا بسيطا؟ لماذا تتواجد قوات الاحتلال هناك في المقام الأول؟ وهذا ما تأمل إسرائيل أن ينساه الناس – حقيقة أن القدس الشرقية محتلة وأنها ضُمت بصورة غير قانونية، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. ولا يحق لإسرائيل ادعاء ملكية أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو السيادة عليه. وليس لها سلطة على الحرم الشريف، حيث يجب الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن واحترام سلطة الوقف الإسلامي ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية.

وينبغي ألا نخطئ. إن إسرائيل لا تهاجم موقعا مقدسا مسلما أو مسيحيا فحسب ولا تتجاهل بشكل تام مشاعر المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين فحسب، بل مشاعر المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم. كما أنها تستهدف الهوية الفلسطينية للمدينة. فتلك الهوية هي عدوها الحقيقي. وتعلن إسرائيل أن المدينة عاصمتها الأبدية غير القابلة للتجزئة، ولكن يجري سحق الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة وعقيدتهم وتقاليدهم ووجودهم ويُنظر إليهم ويُعاملون باعتبارهم تحديا مستمرا لذلك الإعلان. إن إسرائيل هي السلطة المحتلة. وهي تشعر بذلك وتتصرف على هذا النحو في القدس الشرقية. فهي تنصب نقاط تفتيش عسكرية وتجري اعتقالات جماعية وتُهجر أبناء وبنات هذه الأرض قسرا. وتواصل محاولتها لاقتلاع شعبنا من أرض أجدادهم. قد يظن المرء أن إسرائيل أدركت الآن أنه لا توجد قوة على الأرض – وأكرر، لا توجد قوة على الأرض – يمكنها إنجاز تلك المهمة مهما بلغت الجرائم التي هي على استعداد لارتكابها.

فيوميا تقوم إسرائيل بقتل الفلسطينيين واضطهادهم وتشريدهم. لكنها تغضب دائما عندما يردون عليها، عندما يصدر عنهم رد فعل. ثم تضيف إن أفعالها العنيفة والقمعية والقاسية كانت مبررة بردود أفعالهم. ولكن التاريخ علمنا أنه بغض النظر عن أفعال كل منهم، لا يمكن أن يكون هناك مساواة بين قوة استعمارية وشعب مُستَعمَر، والمحُتَل والواقع تحت الاحتلال، والظالم والمظلوم. ولا يوجد شيء يبرر الاستعمار والفصل العنصري، ولا شيء يبرر قمع أمة بأكملها وحرمانها من حقها في تقرير المصير.

ونحن نسعى إلى طريق سلمي نحو الحرية ونظل ملتزمين بذلك. وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية مساعدتنا على رسم ذلك المسار وعدم السماح لإسرائيل بمواصلة عرقلته. ويتحملان مسؤولية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك في القدس الشرقية، أو تزويده بالوسائل اللازمة للدفاع عن نفسه ضد العدوان. ويتحملان مسؤولية استجماع الإرادة والوسائل لإنهاء الاحتلال والنزاع. وفي غياب مثل هذا الأفق، لا يمكن لأحد أن يتوقع أي شيء سوى المزيد من المعاناة وسفك دماء الأبرياء.

لقد اتخذ المجلس قرارات لحل القضية الفلسطينية. وقد أخبرنا السيد فينسلاند بما تمثله الأمم المتحدة، وهو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتنا القدس الشرقية بالطبع. ونشعر بالامتنان للمجتمع الدولي على توافق الآراء العالمي هذا. وما يفتقر إليه المجتمع الدولي هو الإرادة السياسية التي يبديها لتنفيذه بنفس القدر الذي يبديه فيما يتعلق بقضايا أخرى، وعدم الانتقائية أو تجاهلنا عندما يتعلق الأمر بتنفيذ هذا التوافق العالمي في الآراء والقانون والقرارات الدولية ذات الصلة.

وعندما نتكلم عن النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، فإننا لا نعني أن على أحدنا أن يضع القواعد بينما يتعين على الآخرين أن يلتزموا بها. كما أننا لا نعني أن هناك قواعد مختلفة باختلاف من تُطَبَّق هذه القواعد عليه. والنظام المتعدد الأطراف الوحيد الممكن هو النظام القائم على القانون الدولي. فهناك مجموعة واحدة من القواعد، وميثاق واحد للأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة وهي واحدة، وإعلان عالمي واحد لحقوق الإنسان، ومجموعة واحدة من القواعد الآمرة. هل تنتهك إسرائيل هذه القواعد؟ هل تنتهك إسرائيل قرارات مجلس الأمن التي تجسد تلك القواعد؟ إنها تفعل ذلك، وأنا متأكد من أنه لا يمكن لأحد حول هذه الطاولة أن يقول خلاف ذلك.

وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو ما الذي تم عمله لمحاسبة إسرائيل على الانتهاكات الجسيمة التي امتدت لعقود. واسمحوا لي أن أعيد صياغة ذلك. أليس صحيحا أن حقيقة أن إفلات إسرائيل

من العقاب لم يتم تحديه حقا هو السبب الرئيسي لإصرار إسرائيل على تجاهل القانون الدولي؟ إن المعايير المزدوجة والغضب الانتقائي وإنكار العدالة لن تؤدي إلا إلى تأجيج اليأس والغضب، عندما يكون ما نحتاجه هو الأمل. والشعب الفلسطيني يسأل مجلس الأمن لماذا يسمح لإسرائيل بالإفلات من العقاب عن ذلك. كيف تفلت من العقاب على القتل في وضح النهار وبينما الجميع يشاهدون، ربما في النزاع الأكثر توثيقا في العالم بأسره؟ لماذا تأتي بعض الدول لتتكلم معنا عن استهداف إسرائيل في حين أن أكثر ما يميز إسرائيل هو حقيقة أنها لم تحاسب قط عن أفعالها، حتى تلك التي يدينها الجميع هنا؟

إن القانون الدولي واضح وضوح الشمس، وظل توافق الآراء الدولي بشأن كيفية إنهاء الاحتلال والنزاع قويا ومتسقا، بفضل المجلس. ولكن هناك رئيس وزراء إسرائيلي يقول لا لحل الدولتين. من يقول أنه لا توجد أراض محتلة؟ من يقول لا للمفاوضات وقواعد الشرعية الدولية، ومن يقول إن ما يحتاجه الفلسطينيون هو الوظائف وليس حقوق الإنسان. وهناك حكومة إسرائيلية تواصل توسيع المستوطنات وتدعيم البانتوستانات الفلسطينية. ماذا سيفعل المجلس حيال ذلك؟ أليس له دور يؤديه؟ فما الذي أُنشئ من أجله مجلس الأمن، إن لم يكن من أجل صون السلام والأمن الدوليين؟ أليس ما يحدث في منطقتنا تهديدا للسلام والأمن الدوليين؟ ولا يزال المجلس يراقب ويكرر البيانات المتعلقة بإيجاد حل عادل للنزاع، ولكنه لا يفعل شيئا. أليس من مهمة المجلس أن ينفذ إرادته وقراراته، وقبل كل شيء، القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؟

إننا جميعا نقف متحدين في دفاعنا عن توافق الآراء الدولي في المحافل الدولية، ولكن على أرض الواقع، فإن الفلسطينيين هم الذين يقتلون ويشردون ويعتقلون ويحاصرون ويعانون. ويعترف المجلس بحقوقهم، لكنهم يحرمون منها على أرض الواقع – وكلنا نعرف مَن هم. ويدين المجلس المستوطنات، ولكنها تستمر في التوسع على الأرض. وقد صاغ المجلس حلا قائما على وجود دولتين يستند إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ولكنه يجري تدميره على أرض الواقع. وقد أكد المجلس الوضع الراهن التاريخي، ولكنه يجري تقويضه على أرض الواقع. والحقيقة هي أنه لا يوجد نظام قائم على القانون الدولي إذا لم تكن هناك إرادة لإنفاذ القانون على أرض الواقع. فما هو القانون الذي لا يحمي شعبا عندما يكون في أمس الحاجة إليه؟ ما هو القانون إذا كان بإمكان جرافة أن تتحداه وتسود؟ إذا كان بإمكان قناص تجاهله والانتصار، إذا كان بإمكان مستوطن أن يحرقه ويسود؟ ما هو القانون الذي ليس له محاكم لدعمه ولا سلطة لإنفاذه؟ قيل لنا إن الأدوات كانت غير متوفرة. ولم يكن هذا البيان قط أقل إقناعا مما هو عليه اليوم.

بدأت خطابي بالحديث عن النار المقدسة التي تتجلى كل عام للاحتفال بالقيامة. فالفلسطينيون في كل مكان، وفي كل يوم، يجسدون تلك النار المقدسة، نار لا يمكن إخمادها. وعندما يعتقد البعض أن الظلام قد ساد، فإنه يعيد إشعال السماوات، ويحييها بإيمان وقدرة على الصمود لا يمكن إطفائهما في شعبنا بغض النظر عن التجارب والصدمات التي أُجبروا الآن على تحملها لقرن. فلسطين أرضنا ونحن هنا لنبقى، مهما حدث. وفي اليوم الذي تقبل فيه إسرائيل هذه الحقيقة، سيصبح السلام ممكنا. ومن واجب المجلس أن يتأكد من أن إسرائيل لن تؤخر ذلك الاحتمال أكثر من ذلك. فالسلام يتحقق ويتم التراجع عنه على أرض الواقع. والذين يريدون السلام يجب أن يبدؤوا من القدس. غير الواقع هناك، وسوف يتغير في كل مكان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي، ولأول مرة منذ ٣٠ عاما، تصادفت الأعياد المقدسة للديانات التوحيدية الثلاث في العالم في نفس اليوم. عيد الفصح المسيحي، وعيد الفصح اليهودي، وشهر رمضان، يحتفل به المصلون في آن واحد في جميع أنحاء العالم. في حين اعترف مليارات الناس بالأعياد، غير أن هناك مكانا واحدا كان فيه لذلك اليوم أهمية خاصة إضافية، ألا وهو القدس، عاصمة إسرائيل والمدينة المقدسة لليهود والمسيحيين والمسلمين. وأتاح ذلك اليوم الخاص فرصة للمسلمين واليهود والمسيحيين لممارسة حقهم الأساسي في العبادة السلمية في دولة إسرائيل الديمقراطية. لقد كانت فرصة لإظهار الكيفية التي يمكن بها لاتباع الديانات التوحيدية الثلاث أن يصلوا جنبا إلى جنب في سلام.

ومع ذلك، فإن فرصة التعايش هذه، بدلا من ذلك، يسخرها المتطرفون الفلسطينيون للتحريض على العنف. ومن غير المدهش أن البعض في مجلس الأمن وداخل الأمم المتحدة سارعوا مرة أخرى إلى تبني الأكاذيب. هذه هي الحقيقة: مئات الإرهابيين الفلسطينيين الذين يقومون بأعمال الشغب في الحرم القدسي الشريف يشكلون تهديدا للمسلمين وللمصلين اليهود عند حائط المبكى، وبالتالي، كان على الشرطة الإسرائيلية أن تتدخل، وأن تتصرف مع ضبط النفس بشكل مثالي، مع توفير الحماية الشعب واستعادة القانون والنظام. ومع ذلك، دعا الكثيرون داخل المجتمع الدولي إلى الهدوء في كلا الجانبين. وهذا الطلب منفصل تماما عن الواقع. إنه لا يؤدي إلا إلى تأجيج جذوة العنف، وتعزيز التطرف، ومكافأة البلطجية الذين يحرضون على الفوضى. إن الفكرة القائلة بأن الفئة الغوغائية من مثيري الشغب المقترن بالعنف التي تدفع به الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة يمكن وضعها على نفس المستوى الأخلاقي للديمقراطية الملتزمة بالقانون التي تبذل كل جهد ممكن للحفاظ على السلام، إنما هي فكرة مثيرة للسخرية. في الواقع، تدور هذه المقارنات مباشرة في شبكة الأكاذيب التي نسجت خيوطها الجماعات الإرهابية.

إن هذه الافتراءات نُسِجت لاستغلال الإدانة الدولية ضد إسرائيل لتصرفها بالتحديد كما ينبغي لأي ديمقراطية أن تفعل، أي أن تتصرف مع ضبط النفس والاحترام، وبأقل قدر ممكن من القوة عند الضرورة، من أجل ضمان الأمن وحرية العبادة. ولم تكتف إسرائيل بضبط النفس عند التعامل مع الغوغاء من البلطجية الفلسطينيين. كذلك اتخذت إسرائيل خطوات بعيدة المدى وجوهرية لتنفيذ الدروس المستفادة من الماضي بهدف تهدئة الوضع، ومن بينها منع اليهود من زيارة الحرم القدسي الشريف خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، وحظر مسيرة الأعلام الإسرائيلية في البلدة القديمة في القدس، وذلك تنفيذا لتوصيات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

من المؤسف أنني أرى أن البعض قد قرر الأخذ برواية الإرهابيين، بدلا من الحقيقة، لذلك فإنني مضطر إلى ذكر ما هو واضح.

أولا، ضمنت إسرائيل وستضمن دائما حرية العبادة لجميع الأديان. وبالمناسبة، كذب الممثل الفلسطيني فيما يتعلق بالشعائر الدينية المسيحية.

ثانيا، إسرائيل ملتزمة بحماية الأماكن المقدسة، وملتزمة بالوضع الراهن، الذي يمكن بموجبه للمسلمين الصلاة في جبل الهيكل، في حين أن اليهود والمسيحيين يمكنهم زيارته فقط. لم تكن، ولن تكن هناك قط، أي نية لتغيير الوضع الراهن.

ثالثا، عندما يعرض العنف الأبرياء للخطر ويمنع الآخرين من ممارسة حقوقهم، لن تظل إسرائيل مكتوفة الأيدي. ولهذا السبب بالذات، عندما تقرر الجماعات الإرهابية، مثل حماس أو الجهاد الإسلامي أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بث الفوضى في الأماكن المقدسة، تتخذ الشرطة الإسرائيلية إجراءات. ولن تسمح إسرائيل لأي جماعة متطرفة بانتهاك الوضع الراهن والتحريض على العنف. ومع ذلك، في حين أن الشرطة الإسرائيلية تبذل قصارى جهدها للحفاظ على قدسية جبل الهيكل، يمكن أن يقال عن الإرهابيين الفلسطينيين بأنهم القطب المضاد. إنهم يدنسون مسجدهم بالحجارة والقنابل الحارقة. إنهم يدنسونه بحواجز مصنوعة من القمامة؛ وهم يلطخونه بأعمال الشغب والعنف، كل ذلك لاختطاف الموقع المقدس، وتأجيج الحالة في القدس من أجل كسب تأييد سياسي داخل المجتمع الفلسطيني.

ويمكن دحض أكاذيب تلك الرواية الكاذبة بسهولة. يقولون إن الصورة تساوي ألف كلمة، التقط عدسات الكاميرات عدد لا يحصى من الحقيقة في الحرم القدسي الشريف. وقد أظهر بوضوح عدد وافر من الصور ومقاطع الفيديو أن الإرهابيين والمتطرفين الفلسطينيين هم الوحيدون الذين يتحملون المسؤولية عن العنف في الحرم القدسي، في حين ينبغي الإشادة بالشرطة الإسرائيلية لاستعادتها السلام باحترام. في الواقع، طلبت تقاسم مقاطع من الفيديو هنا اليوم. ومع ذلك، للأسف، مُنعت من القيام بذلك. يجب على الأمم المتحدة أن تتغير مع مرور الوقت، وأن تعمل على تحديث لوائحها التي عفا عليها الزمن للسماح بعرض الصور ومقاطع الفيديو. اليوم، صورة، أو مقطع فيديو، خاصة

إذا كان من مصدر موثوق به، يساوي مليون كلمة. وهذا أحد الأسباب التي تنال من أهمية هذه المؤسسة على نحو متزايد. حتى عندما تكون الحقيقة واضحة تماما، إسرائيل دائما مخطئة، ويتم إجراء مقارنات أخلاقية خاطئة. ومما يحبطني أنه كما تدفن النعامة رأسها في الرمال رافضة الاعتراف بالواقع، فإن للهيئات الدولية ترى الحقيقة بأم عينيها ولكنها تؤثر ألا تفعل ذلك.

لقد حان الوقت لتلك الهيئات بأن توقف عن كونها نعامة. الحقائق أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وترسل البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى المجلس شريط فيديو يصور الحقيقة بأن إسرائيل تحمي الحق في العبادة، في حين أن الإرهابيين الفلسطينيين هم الذين يعرضون ذلك الحق للخطر. ولا يمكن لأحد أن يقيم مقارنات أخلاقية مشوهة بين هؤلاء الإرهابيين وإسرائيل. إن سرد الأكاذيب لا يحمل ذرة واحدة من الحقيقة في مواجهة مصادر مثل هذه الأدلة الدامغة. الوحيدون الذين ينتهكون الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف هي الجماعات الإرهابية الفلسطينية التي تلهب الأماكن المقدسة.

عندما يقبل الناس بلا تبصر الرواية القائلة بأن إسرائيل تمنع المسلمين من ممارسة حقهم في الصلاة، أو تعمل على تغيير الوضع الراهن، أو تستخدم القوة المفرطة، فإنهم يتبنون رواية المتطرفين الفلسطينيين. وما أن تنتشر رواية الأكاذيب هذه، يتم تسليط الضوء على الإرهابيين الفلسطينيين. وتزداد أعمالهم العنيفة حدة. لقد شجع التعاطف مع الروايات الكاذبة، مثل روايات حماس والجهاد الإسلامي، على تأجيج الوضع خارج القدس أيضا. وخلال الأيام الماضية، أُطْلقت الصواريخ عشوائيا من غزة على المدن والمدنيين الإسرائيليين، والليلة الماضية أطلق صاروخ من لبنان على إسرائيل.

أين إدانة الأمم المتحدة والمجلس؟ إن التصعيد نتيجة مباشرة لنشر الدول الأعضاء الأكاذيب الإرهابية عندما تكون الحقيقة واضحة جدا، ولهذا السبب يجب أن تنتهي النداءات السخيفة التي تساوي بين الجانبين أخلاقيا. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحا: إن سرد الأكاذيب ورفض قبول أي وجود يهودي في القدس – ناهيك عن أماكننا المقدسة – لم يبدأ قبل أسبوع واحد فقط في جبل الهيكل. بل بدأ حتى قبل تأسيس إسرائيل، ولا يزال هذا يمثل العقبة الرئيسية والوحيدة أمام السلام.

إن إسرائيل في خضم موجة إرهابية أودت حتى الآن بحياة ١٤ شخصا في تل أبيب وبني براك والخضيرة وبئر السبع على مدى بضعة أسابيع. وفي حين أن الهجمات المروعة ارتكبتها جماعات إسلامية متطرفة مختلفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكتائب شهداء الأقصى، والجهاد الإسلامي، هناك شيء واحد يشترك فيه جميع الإرهابيين – الرغبة في قتل اليهود لمجرد أنهم يهود. وهذه الكراهية العميقة الجذور لا تولد بين عشية وضحاها. إنها نتيجة لثقافة الكراهية القائمة منذ سنوات عديدة في ظل السلطة الفلسطينية. إن التحريض الذي يدفع الفلسطينيين إلى أن يصبحوا شهداء ويحتفوا بموت الإسرائيليين الأبرياء هو العقبة الرئيسية أمام السلام. مع ذلك، وعلى الرغم من أعمال الشغب والعنف والتحريض والإرهاب، تبذل إسرائيل كل جهد ممكن لكفالة استمرار الحياة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد سمحت إسرائيل ولا تزال تسمح بدخول مئات الآلاف من المصلين الفلسطينيين إلى الحرم الشريف، بينما تمنح تصاريح عمل لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني يعملون في إسرائيل.

وبالنظر إلى أن تركيز هذه المناقشات لا يتغير أبدا، ينبغي أن يطلق عليها بصراحة "القضية الفلسطينية، ونادرا ما تشمل الشرق الأوسط"، الأمر الذي سيكون انعكاسا أفضل للأولوية العليا لهذه المناقشة من "الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية"، وهو العنوان الرسمي لبند جدول الأعمال. لكن بالنظر إلى أن هذا العنوان لم يتغير رسميا بعد، أريد أن أتناول موضوعا ملحا وحاسما حقا يتعلق بالاستقرار الإقليمي الذي يتم إهماله باستمرار، على الرغم من أهميته.

بينما يقضي مجلس الأمن الوقت الثمين المكرس للشرق الأوسط في مناقشة أكاذيب حماس أو السلطة الفلسطينية، فإن تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي يتزايد، وقد يتسبب قريبا في دمار شديد. ولكن هذا التهديد ليس خبرا جديدا لمجلس الأمن. الواقع أنه تهديد التزم المجلس

بالتصدي له مرات عديدة. ومع ذلك، ففي حين اتخذت قرارات وصدرت إعلانات جريئة، فإن الأمم المتحدة وهيئاتها لم تسمح للتهديد بالركود فحسب، بل مكنته من النمو باطراد من خلال التقاعس عن العمل. لقد كان حزب الله، وكيل الإرهاب الإيراني، منظمة إرهابية ذات يوم، ولكن اليوم، ونتيجة للإهمال العالمي، نما ليصبح جيشا إرهابيا.

قبل ستة عشر عاما، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي يدعو، في الفقرة ٨، إلى

”إنشاء منطقة ... خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بخلاف الأفراد والمعدات والأسلحة التابعين لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان“.

ومنذ ذلك الحين، ضاعف حزب الله ترسانته في لبنان عشرة أضعاف، بأكثر من ٠٠٠ ١٥٠ صاروخ وقذيفة. فلدى حزب الله الآن طائرات عسكرية بدون طيار ومصانع، والجرأة على إطلاق طائرات بدون طيار على إسرائيل من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). ويمكن لحزب الله، بمساعدة إيران، الآن تحويل صواريخه إلى قذائف دقيقة التوجيه. وحتى الأمين العام، صرح في تقرير صدر يوم الجمعة (S/2022/214)، بأن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسليحا في البلد ويعمل في انتهاك مباشر للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لقد أصبح حزب الله دولة داخل دولة، وكل ذلك تحت أنظار اليونيفيل ومجلس الأمن. ولكي يتم تجنب وقوع كارثة، من المؤكد أن الوقت قد حان لكي يتخذ المجلس والقوات التابعة، وفقا لقراراته، إجراءات ويطالبون الحكومة اللبنانية بالمساءلة.

إن ميزانية اليونيفيل السنوية تبلغ نصف مليار دولار وقوام قواتها ٠٠٠ ١٠ فرد. مع ذلك، وعلى الرغم من أعداد قواتها وولايتها الواضحة، فإن حرية التنقل داخل منطقة عملياتها محدودة جدا. وعندما تجرؤ قوة حفظ السلام على الانحراف إلى المناطق التي توجد فيها هياكل أساسية للإرهاب – أساسا داخل المنازل الخاصة وحولها – يقيد دخولها وكثيرا ما يتعرض أفرادها لهجوم عنيف من جانب عناصر حزب الله. وهذه ليست ظاهرة مهمشة. إنه عمل صارخ ومنظم لإبعاد اليونيفل عن قدرات حزب الله الإرهابية المتنامية، وخاصة في المناطق المدنية. ومن المؤسف أن الحشد العسكري المثير للقلق ومن دون عوائق الذي يلتزم المجلس بمنعه ستكون له تداعيات بعيدة المدى على لبنان.

يعرف حزب الله أنه لا يستطيع هزيمة إسرائيل في ساحة المعركة، لذلك فهو يبني ترسانته من الصواريخ والقذائف دقيقة التوجيه لغرض وحيد هو مهاجمة الجبهة الداخلية الإسرائيلية والمدنيين والبنية التحتية الحيوية. وتلك الصواريخ ومنصات إطلاقها وغيرها من الذخائر منتشرة في جميع أنحاء جنوب لبنان – منطقة عمليات اليونيفيل ذاتها – وهي مخبأة داخل المنازل والهياكل الأساسية المدنية وتحتها. ويستخدم حزب الله مواطني لبنان دروعا بشرية لقذائفه وصواريخه. وأدعو أي سفراء مهتمين بأن يروا بأم أعينهم استخدام حزب الله للهياكل الأساسية المدنية اللبنانية كغطاء لترسانته الصاروخية إلى أن يطلبوا من البعثة الإسرائيلية أن ترسل لهم النشرة الاستخباراتية المفصلة بشأن هذه المسألة. وفي حين أن قرى جنوب لبنان أصبحت قواعد للإرهاب ومنزل من كل عشر منازل هو مستودع للأسلحة تابع لحزب الله، فإنها الآن مسألة وقت فقط قبل أن تضطر إسرائيل للرد على هذا التهديد الاستراتيجي الخطير لإسرائيل – الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد إيران النووية. سيتعين على إسرائيل الدفاع عن مواطنيها. وإذا لم يتخذ إجراء اليوم، وليس غدا بل اليوم، فإن النزاع المقبل مع حزب الله سيأتي بتكلفة باهظة جدا. إن ثمن الإهمال اليوم سيكون دمار الغد.

ومن المؤسف أن أولويات هذه المناقشة، التي تحول دون مناقشة التهديدات الإقليمية الحقيقية مناقشة مستفيضة، تمتد إلى ما هو أبعد من تجاهل الحشد العسكري لحزب الله. لا يمثل حزب الله سوى أحد أذرع الإرهاب التي تنتمي إلى تهديد أشد خطورة – إيران. فحزب الله هو واحد من ستة جيوش إرهابية بالوكالة تمولها إيران وتسلحها. وإيران، بوصفها الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، تستخدم تلك الجيوش لنشر الموت والفوضى في جميع أنحاء المنطقة. وبينما نتكلم، تستمر أجهزة الطرد المركزي الإيرانية المتقدمة في العمل. إن نظام آية الله الآن يحتاج الآن إلى أسابيع فحسب لتخصيب ما يكفي من اليورانيوم لقنبلة نووية. إيران، الدولة العضو التي تهدد إسرائيل علنا

بالإبادة، سيكون لديها ما يكفي من اليورانيوم لصنع قنبلة نووية في غضون أسابيع. كيف يمكن للهيئة المكلفة بالأمن العالمي ألا تكرس غالبية هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط للتهديد النووي الإيراني؟ ألا ينبغي أن يكون منع الإسلاميين المتطرفين من حيازة أسلحة الدمار الشامل أولوية قصوى لمجلس الأمن؟ يجب أن نحاول تخيل كيف سيبدو الشرق الأوسط عندما يتمكن وكلاء إيران الإرهابيون من العمل تحت مظلة نووية. هل سيكون لليونيفيل أي حرية في العمل بمجرد أن يضع حزب الله يده على الأسلحة الإشعاعية التكتيكية أو يتمتع بحماية إيران؟ ما مدى جرأة هجمات الحوثيين على طرق التجارة الدولية والبنية التحتية المدنية بمجرد حصولهم على دعم نووي؟ وبينما يواصل العالم اتباع نهج سلبي إزاء ذلك التهديد الحقيقي والمرعب جدا، فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي على الهامش. لإسرائيل الحرية الكاملة في التصرف في أي مكان وفي أي وقت وبدون قيود من أجل الدفاع عن أمنها ووجودها.

إننا نعيش في منطقة تتسم بعدم استقرار مثير للقلق. ومع ذلك، ما زلنا نجلس هنا اليوم لمناقشة الرواية الكاذبة التي أراد الفلسطينيون المتطرفون أن نركز عليها. عند وضع دولة إسرائيل الديمقراطية على قدم المساواة مع المنظمات الإرهابية، تصبح الرواية الكاذبة للمتطرفين مشروعة ولا يزداد العنف الإرهابي إلا حدة. ويجب أن تنتهي تلك الدورة. وفي حين لا تزال هذه المناقشات تركز بالكامل على إسرائيل، فإن الشرق الأوسط أصبح علبة قداح. وهذا ناقوس خطر، وللأسف، قد لا تتاح الفرصة لدق نواقيس خطر كثيرة أخرى قبل أن تندلع المنطقة. لقد حان الوقت لإصلاح الشرق الأوسط. وقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن إجراء حقيقيا. لقد حان الوقت لكي نعمل جميعا معا لكفالة مستقبل أكثر إشراقا. وتناشد دولة إسرائيل جميع الحاضرين العمل من أجل منطقة شرق أوسط مستقرة وعالم مستقر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته. وتؤيد الولايات المتحدة استمرار التعاون الوثيق مع جميع الأطراف لتعزيز الهدوء والنهوض بالحوار.

وكما سمعنا للتو، يحتفل مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم هذا الشهر بشهر رمضان وعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي. وتلك الأعياد هي تذكير بإنسانيتنا المشتركة وتعاطفنا. ومما يؤسف له أننا شهدنا زيادة مقلقة جدا في العنف خلال ما ينبغي أن يكون فترة من التفكر والتأمل والاحتفال المجتمعي.

ويساور الولايات المتحدة القلق بصفة خاصة إزاء أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في القدس، في الحرم الشريف/جبل الهيكل، الذي ينبغي أن يكون مكانا للسلام والهدوء. ونناشد جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتجنب الأعمال والخطب الاستفزازية، والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن. ونحث المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين على العمل بشكل تعاوني لخفض التوترات وكفالة سلامة الجميع، ونرحب بالخطوات المتخذة مؤخرا في ذلك الصدد. ونسلم بالدور الخاص الذي يضطلع به الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وبعمله مع جميع الأطراف لمنع المزيد من التصعيد.

إن موجة العنف الأخيرة تؤكد فقط الحاجة إلى زيادة توسيع الحوار واتباع سبل السلام. وتدين الولايات المتحدة إطلاق الصواريخ من غزة ولبنان على أيدي الجماعات المسلحة التي تسعى إلى استغلال الوضع في القدس لتعزيز مصالحها الضيقة. ويجب علينا جميعا أن ندين هذه الأعمال، التي تهدد بزيادة زعزعة الأوضاع.

وتتعاون الولايات المتحدة دبلوماسيا مع جميع الأطراف، بما في ذلك من خلال الاتصالات التي يقوم بها وزير خارجيتنا. وكذلك سافرت مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بالنيابة، ياييل ليمبرت، ونائب وزير الخارجية المساعد هادي عمرو إلى المنطقة للعمل مع الأطراف والبلدان المجاورة من أجل توطيد الهدوء.

وخلال مناقشة اليوم المفتوحة، أتوقع أن يقوم العديد من الأعضاء بعرض دعمهم على المنطقة، ولكنني أحثهم على تقديم أكثر من

مجرد التأييد الكلامي. وفي غزة، لا تزال الحاجة ماسة إلى الإغاثة الإنسانية والتعمير والتعافي. وبسبب العدوان الذي شنه الرئيس بوتين على أوكرانيا من دون استفزاز، يمكن أن يشتد انعدام الأمن الغذائي في الأسابيع المقبلة في كل من غزة والضفة الغربية، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والسلع الأساسية الأخرى. وخلال مؤتمر قمة النقب التاريخي، ناقش القادة المشاركون في التطبيع كيف يمكنهم دعم الفلسطينيين بطرق ملموسة وإحداث تأثير إيجابي على الحياة اليومية للفلسطينيين. ونسجا على نفس المنوال، نشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم مساعدة ملموسة، بما في ذلك المساهمات المالية في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، للمساعدة على تلبية احتياجات الفلسطينيين في أوضاع هشة.

وفي الختام، تكرر الولايات المتحدة تأكيد إيمانها الراسخ بأن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الحق في التمتع بتدابير متساوية من الأمن والحرية والفرص السانحة والكرامة. ولكن تحقيق تلك الرؤية سيتطلب بذل الطرفين جهودا حسنة النية وتقديم المجتمع الدولي دعما سخيا. ويمكن للحوار والتفاوض والتعاون أن تهيء الطريق إلى مستقبل أفضل للجميع. ويمكن لها أن تحافظ على احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، تعيش فيه إسرائيل ديمقراطية ويهودية في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية مزدهرة تتوفر لها مقومات البقاء. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالحل القائم على وجود دولتين، وستواصل الدفع والسعي من أجل إحلال سلام دائم ومستدام يعود بالنفع على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وآمل أن ينضم إلينا جميع أعضاء المجلس في تمهيد الطريق إلى السلام.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على كلمته وعلى كل ما يبذله من جهود لتهدئة التوترات في الميدان.

ويجب أن تكون أولويتنا الأولى والأهم تجنب التصعيد من جديد، كما رأينا في أيار/مايو من العام الماضي. ويجب على جميع الأطراف، بما في ذلك الزعماء السياسيون والدينيون، أن تسهم في تخفيف حدة التوترات. ويجب التمسك بسلامة الأماكن المقدسة والوضع التاريخي الراهن في القدس واحترامهما احتراما كاملا، ونعترف بدور الأردن المهم في هذا الصدد.

وينبغي أن تتاح لمن يتمتعون بنفوذ في الميدان إمكانية الاستفادة من قنوات اتصال ملائمة يمكن استخدامها لتجنب سوء الفهم. وينبغي أيضا استئناف الحوار بين الزعماء الدينيين. فلا يوجد مكان داخل المسجد للقنابل الصاعقة والرصاص المطاطي والزجاجات الحارقة. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تتصرف بشكل متناسب ومتسق مع القانون الدولي. ويجب حماية جميع المدنيين، ولا سيما منهم الأطفال. فحقوق الإنسان للفلسطينيين والإسرائيليين لها نفس القدر من الأهمية.

وندين جميع أعمال الإرهاب، بما فيها تلك التي شوهدت مؤخرا في تل أبيب وغيرها من المواقع في إسرائيل. وندين أيضا إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل.

وبينما نتصدى للتحديات المباشرة في الميدان، ينبغي لنا أيضا ألا نغفل الأسباب الكامنة وراءها. فالاحتلال الإسرائيلي والنشاط الاستيطاني، فضلا عن العنف ضد المدنيين، من دوافع هذا الصراع. ونحن بحاجة إلى المزيد من الحلول الطويلة الأجل، والأهم من ذلك، إلى أفق سياسي. ولا تزال النرويج ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين وستواصل جهودها لتحقيق تلك الغاية.

وستعاود النرويج عقد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في بروكسل، وذلك بضيافة الاتحاد الأوروبي يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو. وتفيد التقارير الأولية أنه تم إحراز التقدم في عدد من المشاريع ذات الأولوية التي حددت في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولذلك فستواصل الأطراف والجهات المانحة استعراض حالتها، وستحدد أهدافا للجهود التي ستبذل خلال النصف الثاني من هذا العام.

وهناك حاجة إلى تعزيز السلطة الفلسطينية بوصفها حكومة شرعية تتمتع بثقة شعبها. وهناك أيضا حاجة إلى مؤسسات تعمل بشكل جيد وتتسم بالاستدامة المالية، وتوفر الخدمات العامة الأساسية

للشعب الفلسطيني. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تنفذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق ذلك.

وسيظل هدفنا هو بناء أساس للدولة الفلسطينية، في سياق حل للصراع يقوم على وجود دولتين.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند على الإحاطة التي قدمها بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، وعلى جهوده من أجل تيسير خفض التصعيد في القضية الفلسطينية.

ويساورنا جميعا قلق عميق إزاء الحالة الشديدة التقلب في القدس. فالاشتباكات العنيفة التي بدأت يوم الجمعة ١٥ نيسان/أبريل في المسجد الأقصى وفي الحرم الشريف، خلال الاحتفالات المقدسة بشهر رمضان وعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي، تتطلب اهتماما وحوارا عاجلين. وكذلك نلاحظ ببالغ القلق أثر أنشطة أولئك الذين يحرضون على العنف أو يشاركون في العنف على حرية العبادة في جبل الهيكل.

ويثير تكرار التوترات وأعمال العنف حول الأماكن المقدسة، التي أسفرت عن سقوط ضحايا من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، شواغل جدية بشأن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك فإننا ندعو إلى الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة ومواصلة احترامه احتراما تاما من أجل صون على قدسية الأماكن المقدسة، وتنظيم الوصول إليها، وضمان حرية العبادة، وكفالة عدم التدخل في الممارسة السلمية للأديان التوحيدية في الشرق الأوسط.

وتكرر غانا أيضا إدانتها للهجمات العنيفة التي وقعت مؤخرا في إسرائيل ضد المدنيين الأبرياء على أيدي المتشددين، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى. والأهداف المزعزعة للاستقرار التي يسعى هؤلاء المتشددون إلى تحقيقها لا تتمشى مع توافق الآراء الدولي بشأن التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض.

بيد أن غانا ترحب بمختلف الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة بين إسرائيل وجيرانها. ونشجع على بذل جهود متجددة لتحقيق حل الدولتين، والذي يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون بموجبه جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي سلام على أساس القانون الدولي ومبادئ الميثاق والمعايير المحددة في قرارات المجلس العديدة.

غير أننا نلاحظ بقلق إغلاق إسرائيل للمعابر الحدودية التي يستخدمها المشاة والعمال المدنيون والتجار، ونحث على تخفيف القيود وإعادة فتح المعابر في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة الأثر المحتمل للإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني المتعثر. ومع ذلك، نرحب بالالتزام الذي أعربت عنه الحكومة الإسرائيلية بضمان وصول المعونة الإنسانية دون عوائق خلال فترة الإغلاق ونطلب بذل المزيد من الجهود للتخفيف من الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف على مواصلة عملها فيما يتعلق بالتدابير الملموسة التي من شأنها أن تترك أثرا إيجابيا على الحياة اليومية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

ومراعاة للحالة الراهنة في الأرض المحتلة والتحديات القائمة في المجموعة الرباعية، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته وأن ييسر التزام الأطراف مجددا بإعادة تنشيط عملية سياسية قوية تستند إلى نتائج المبادرات السابقة، إدراكا منه للحاجة إلى تحديد أفق سياسي واضح باتجاه حل الدولتين.

وعلى الرغم من الطابع المستعصي للنزاع، نعتقد أن تسوية قضية فلسطين التي دامت عقودا أمر ممكن. ولذلك، ستواصل غانا دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين إسرائيل وفلسطين.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى مسار الأحداث في الأسابيع الأخيرة، نرحب بالإحاطة التي قدمها المنسق الخاص تور فينسلاند. وترحب كينيا أيضا بأنشطة الاتصال رفيعة المستوى التي يقوم بها الأمين العام ومكتب المنسق الخاص، فضلا عما أبداه كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية ودول الجوار الرئيسية، بما فيها الأردن ومصر، من استعداد للانخراط بشأن المسألة، لما لذلك من تأثير فوري على أرض الواقع.

أود أن أؤكد من جديد أن مصلحة كينيا لا تزال تتمثل في دعم إنهاء ذلك النزاع الذي طال أمده والذي ثبت أن آثاره الضارة بعيدة المدى.

ويجب أن تكون الأيام المقدسة الحالية للمسلمين واليهود والمسيحيين فترة سلام وتأمل. غير أن تلك الأيام المقدسة تشوبها سنة بعد سنة أعمال عنف متكررة تتسبب في مقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

ويواصل المجلس اجتماعاته منذ عقود وسط سلام هش تتخلله دورات من تصعيد العنف، تليها دعوات إلى الهدوء ووقف التصعيد ووقف إطلاق النار. وربما حان الوقت لتغيير هذا النهج.

وبطبيعة الحال، تقدر كينيا حقيقة أن التوصيات والمبادئ المنبثقة عن عمل المجلس الطويل الأجل، بما في ذلك الركائز الشاملة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ستُسهم، عندما تُنفذ تنفيذا كاملا، في تأطير نية التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض وتحقيق حل الدولتين، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء على أساس خطوط عام ١٩٦٧؛ وأن العمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لا يزال حيويا لاستقرار المنطقة دون الإقليمية؛ وأن القنوات الرسمية والشعبية التي تعمل بغية تنشيط الظروف المواتية للسلام وجهود الوساطة والإنعاش في غزة، فضلا عن تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، تشكل تدابير عملية هامة لبناء الثقة؛ وأن الدعوة إلى وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك طرائق ضمان سلامة السكان المدنيين وحمايتهم، ستظل حاسمة.

غير أننا نرى أن المجلس بحاجة إلى تجاوز حالة المشاركة الدورية القائمة، وهي مشاركة راكدة من نواح كثيرة. ولذلك، أقدم اقتراحين بشأن ما الذي يلزم إعطاؤه الأولوية لحماية حقوق وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

أولا، يجب أن تستمر الإدانة القوية لأولئك الذين يدعون إلى تطبيق حقوق الإنسان والحرية ولكنهم ما زالوا ينتهكونها داخل مجتمعاتهم المحلية، ومن بينهم حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وغيرهما من الفصائل المسلحة التابعة لهما. وثمة حاجة إلى النظر بتعمق ومعالجة آليات ومصادر الأسلحة والأموال التي تعزز هذه الأنشطة، بما في ذلك وابل الهجمات الصاروخية من غزة والهجوم الإرهابي الذي وقع في تل أبيب في ٧ نيسان/أبريل، والذي سارعت حماس إلى الترحيب به وتمجيده. ونكرر التأكيد على أن أية قضية، أيا كانت الحقوق التي تناصرها، لا يمكن أن تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

ثانيا، يرتبط حق الفلسطينيين في تقرير المصير ارتباطا وثيقا بالحق في حرية ممارسة الشعائر الدينية. وهذا الترابط يجب أن يشكل حتما جزءا من أسس السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تثير أعمال الشغب والاعتداءات الأخيرة في البلدة القديمة وفي الأماكن المقدسة في القدس ومحيطها، بما فيها المسجد الأقصى، القلق. ويجب احترام الوضع التاريخي والقانوني للقدس والتمسك به من قبل جميع الأطراف.

ونحيط علما بالخطوات التي اتخذها القادة السياسيون والدينيون والمجتمعيون الذين يدعون إلى سلامة واحترام حرمة الأماكن المقدسة. وفي هذا الصدد، فإن الجهود الرامية إلى احتواء انتشار الاستفزازات والمعلومات المضللة والتحريض من جانب المتطرفين مهمة للتخفيف من حدة الأعمال التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات والحساسيات الدينية، والتي تؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، كما شهدنا في أحداث أيار/مايو الماضي.

إننا لا نبدي هذه الملاحظات لإيجاد أي معادلات زائفة بل للحث على التحرك الفعلي والبحث عن حلول طويلة الأجل والتوصل إلى نتائج ملموسة تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط.

ما زلنا نراقب عن كثب التطورات في الضفة الغربية والقدس الشرقية في سياق الاشتباكات الجارية في باحات المسجد الأقصى، والتي أصيب فيها أكثر من ١٥٢ فلسطينيا بجروح بعد أن استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ضد المحتجين. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء تصاعد التوترات التي حدثت على خلفية موجة عامة من العنف في المدن الإسرائيلية، أسفرت عن مقتل أكثر من ٤٠ شخصا، فلسطينيين وإسرائيليين على السواء، خلال الشهر الماضي.

وفي هذا الصدد، نشير إلى ضرورة ممارسة ضبط النفس، فضلا عن الامتناع عن اتخاذ خطوات استفزازية أو القيام بأعمال انفرادية بغية منع تكرار سيناريو أيار/مايو الماضي، عندما تصاعدت الاضطرابات في القدس لتتحول إلى اشتباكات عسكرية فلسطينية – إسرائيلية عنيفة استمرت أياما.

ونُذكر مرة أخرى بأن انتهاك الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة أمر غير مقبول ونسلط الضوء على دور المملكة الأردنية الهاشمية، المسؤولة تاريخيا عن حماية المقدسات الإسلامية في القدس وضمان حرية الوصول إليها، في تحقيق الاستقرار.

إن الحالة، كما سمعنا اليوم من السيد فينسلاند، تتفاقم بسبب سياسة الاستيطان العدوانية التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية لنهر الأردن وفي القدس الشرقية، والتي تتعارض مع القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، تمضي إجراءات إصدار الإذن بتوسيع ١٣٢ مستوطنة قدما بأقصى سرعة. وفي العام الماضي وحده، بدأ البناء في ٢٧٠ ١ وحدات سكنية للمستوطنين وأُعلن عن مناقصات لبناء ٤٦٧ ٣ وحدة سكنية إضافية في الضفة الغربية وأكثر من ٥٠٠ وحدة في القدس. كما لا تزال أكثر من ١٤٠ بؤرة استيطانية قائمة على الرغم من أنها غير قانونية، بما في ذلك بموجب النظام القانوني الإسرائيلي.

كما أن خطط الاستيطان في الجولان السوري المحتل تشكل خطر زعزعة الاستقرار العام في المنطقة. وكانت هناك أيضا زيادة كبيرة في عدوان المستوطنين، وسط صمت السلطات الإسرائيلية.

إننا ندعو إسرائيل إلى التخلي عن الخطوات المتطرفة الرامية إلى خلق حقائق لا رجعة فيها على الأرض، بما في ذلك هدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة ممتلكاتهم والاعتقالات التعسفية، وندعوها إلى استئناف عملية السلام ضمن الإطار القانوني المعترف به دوليا.

إن السبب الجذري للنوبات المنتظمة لاشتعال التوتر والتصعيد الدوري للعنف في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية التي لم يتم حلها. وتدل التطورات الأخيرة في القدس على الحاجة الملحة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وبغية منع تكرار هذه المواجهة العنيفة، ينبغي أن تركز الجهود الدولية والإقليمية على تهيئة الظروف لإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إطار حل الدولتين المتفق عليه، والذي تتعايش فيه فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧.

في الوقت نفسه، نحن مقتنعون بضرورة تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات. ومن جانبنا، نواصل العمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك مع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين. ففي ١٨ نيسان/أبريل، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثة هاتفية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، شدد خلالها على أهمية استئناف الحوار المباشر بين فلسطين وإسرائيل، وخصوصاً تحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط المؤلفة من وسطاء دوليين.

ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل مع شركائنا في المجموعة الرباعية لتحسين فعالية عمل تلك الصيغة، والتي أقرها مجلس الأمن. ونود في الوقت نفسه أن نشير إلى أهمية التنسيق بين الوسطاء الدوليين والشركاء الإقليميين. وهذا هو تحديدا ما دفع المبادرة الروسية إلى عقد اجتماع وزاري موسع للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط مع أعضاء رئيسيين في جامعة الدول العربية.

ونود أيضا أن نؤكد أن النهوض بعملية السلام أمر مستحيل بدون استعادة الوحدة بين الفلسطينيين على أساس منظمة التحرير الفلسطينية. ونحن على استعداد إلى العمل مع أطراف أخرى مهتمة، وبخاصة أصدقاءنا المصريين، لتقديم المساعدة اللازمة في هذا المجال.

وستواصل روسيا جهودها لبناء توافق دولي في الآراء ولتنسيق الإجراءات المشتركة لصالح التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية. ونشعر بخيبة أمل لأن زملاءنا في المجموعة الرباعية يرفضون مرارا وتكرارا التعاون بشأن استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وكما نرى فإن محاولات احتكارها وفرض السلام الاقتصادي على الفلسطينيين كبديل عن التحقيق العادل لتطلعاتهم إلى إقامة دولة مستقلة لن تسفر عن نتائج ملموسة.

ومن المؤسف أننا سمعنا اليوم مرة أخرى محاولات لتحويل اللوم واتهام روسيا بأزمة غذائية وشيكة، بما في ذلك في الشرق الأوسط. نحن نرى في ذلك محاولة لصرف الانتباه عن إخفاقات الدول الغربية والجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها، والتي هي تحديداً السبب الجذري للحالة الراهنة. يمكن لزملائنا الغربيين حل هذه المشكلة بسهولة إذا اختاروا ببساطة أن يفعلوا ذلك. ولذلك لا توجد حاجة إلى الانخراط في الديماغوجية وتضليل أعضاء مجلس الأمن.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نؤيد بقوة الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص تور فينسلاند.

يجب على المجلس أن ينظر بجدية شديدة في كيفية التصدي للحالة المقلقة للغاية على الأرض. وفي هذا الصدد، نردد ملاحظة المنسق الخاص بأن التصعيد الخطير يمكن تجنبه.

وكما قال الأمين العام، ينبغي للأيام المقدسة الجارية حاليا للمسلمين واليهود والمسيحيين أن تكون فترة سلام وتفكر. ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء العنف الذي شهدته القدس خلال عطلتي نهاية الأسبوع الماضيين، ولا سيما في الحرم الشريف/جبل الهيكل.

وتؤكد أيرلندا مجددا أنه يجب الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، مع الاحترام الكامل لدور وصاية الأردن، وذلك من أجل ضمان حقوق العبادة القائمة. إن الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية يؤدي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا.

لقد استمعنا إلى المنسق الخاص وهو يعرض عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين في الأسابيع الأخيرة في حوادث وقعت في جميع أنحاء الضفة الغربية. ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر في أرواح المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكفل ممارسة قواتها الأمنية لأقصى درجات العناية من أجل الحفاظ على أرواح المدنيين.

من الواضح لأيرلندا أن النزاعات التي لم تُحل، وبخاصة النزاعات التي ليس لها أفق سياسي واضح، تولّد عدم الاستقرار والتطرف والعنف. وتنضم أيرلندا إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة الإرهاب وجميع الهجمات ضد الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء. نحن لا نقلل أبدا من شأن المعاناة التي يسببها العنف أو العقبات التي يضعها في طريق السلام. إن حل النزاع لا يعني الاستسلام للإرهابيين، بل التغلب عليهم.

وكلنا حول هذه الطاولة نعلم أن عدم الاستقرار والعنف والتطرف تنتشر بسهولة عبر الحدود الدولية. كما نعلم، وبشكل جيد جدا، أن التصدي الأمني وحده لا يمكن أن يعالج هذه المسألة. إن وجود أفق سياسي موثوق به أمر حيوي وعاجل على حد سواء.

النزاعات التي لم تُحل بين الشعوب – وحالات الاحتلال التي يطول أمدها – تؤدي بلا هوادة إلى انتهاكات لحقوق الأفراد، وفي هذه الحالة حقوق الفلسطينيين في المساواة، والعيش دون تمييز، وتقرير المصير، والعدالة، والتعايش السلمي؛ وحقوق الإسرائيليين في العيش في سلام وأمن؛ وحقوق الشباب الفلسطيني والإسرائيلي في بناء مستقبل لا يكون فيه السلام مجرد طموح، بل حقيقة واقعة.

كما أن النزاعات التي لم تُحل لا تتسق مع القانون الدولي – بل تقوضه في نهاية المطاف – بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويصدق ذلك بصفة خاصة على هذا النزاع الذي لم يُحل. ومن واجب المجلس أن يتصدى لذلك.

اليوم نسترعي انتباه المجلس، مرة أخرى، إلى المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها

القدس الشرقية. وإذا كان هناك شيء واحد يمكن عمله الآن للحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي نهائي بين الطرفين وفتح أفق للأمل، فسيكون ذلك هو إنهاء التوسع الاستيطاني. هذا ممكن، ويجب القيام به.

إن استمرار المستوطنات ليس في حد ذاته هو الأمر الخاطئ الوحيد، بل أن البنية التحتية المرتبطة بها تتعدى على الأراضي والموارد الفلسطينية الشحيحة. ويساورنا القلق إزاء تزايد حوادث العنف الشديد التي يرتكبها المستوطنون. فيجب على السلطات الإسرائيلية أن تتصدى لهذه المسائل بشكل شامل ودون إبطاء. ويجب أن يخضع المسؤولون عن تنفيذ الهجمات العنيفة للمساءلة الكاملة.

ويجب على المؤسسات الفلسطينية أن تعمل معا لبناء شرعية ديمقراطية أكبر حتى تتمكن بدورها من بناء ثقة الشعب الفلسطيني في قدرتها على قيادته نحو حل سلمي ومستدام واحترامه لها.

إن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى دعم دولي ملموس. وإدراكا من أيرلندا للتحديات المالية والإنسانية المترابطة والمتزايدة التي يواجهونها فإنها ستواصل الاضطلاع بدورها، بما في ذلك من خلال دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال بالغة الأهمية للاستقرار الإقليمي. وتدعو أيرلندا الآخرين، وبخاصة في المنطقة، إلى زيادة التزاماتهم السياسية وإقرانها بالموارد المالية لتمكين الوكالة من مواصلة تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

وستواصل أيرلندا دعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل تسوية النزاع من خلال حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أنا أيضا أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته المفصلة تفصيلاً دقيقاً وأن أؤكد له دعم فرنسا الكامل. يساور فرنسا قلق بالغ إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف التي تضاعفت في الأيام الأخيرة في القدس، والتي أودت أيضا بحياة العديد من الضحايا في الأراضي الفلسطينية. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة ١٤ شخصا في إسرائيل، بمن فيهم أحد مواطنينا.

وتدعو فرنسا إلى ضبط النفس وتجنب جميع أشكال العنف والاستفزاز. فيجب أن تكون أولويتنا الجماعية المشتركة هي الحيلولة دون تصعيد مماثل للتصعيد الذي حدث في أيار/مايو ٢٠٢١. وندعو إلى التحلي بأقصى درجات اليقظة، إذ لا تزال الحالة متفجرة خلال هذه الفترة من المناسبات الدينية. وفي هذا السياق، تدين فرنسا بشدة الهجمات الصاروخية التي استهدفت إسرائيل مؤخرا. إن احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة أمر أساسي، ونذكر بالمقابل بالدور الأساسي للأردن. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى الاستخدام المتناسب للقوة. ويجب التحقيق بدقة وشفافية في أي ادعاءات بالاستخدام غير المتناسب للقوة.

وهناك حاجة ملحة – إلى جانب الجهود الفورية للحفاظ على الهدوء – إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الذي لا يشكل هذا التصعيد سوى أحد أعراضه المألوفة تماما. وقد حذرنا منذ تشرين الأول/أكتوبر من استئناف التدابير الانفرادية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن استئناف النشاط الاستيطاني، فضلا عن المستويات القياسية لعمليات الهدم والإخلاء وعنف المستوطنين، يؤجج حالة متفجرة، مما يعزز التطرف. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد للأنشطة الاستيطانية وإلى احترام مسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة احتراما كاملا.

وتكرر فرنسا أيضا تأكيد أهمية إعادة تهيئة أفق سياسي لاستئناف المفاوضات الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين، عاصمتهما القدس. فبدون عملية سياسية حقيقية بين الطرفين، ستنتج ذات الأسباب نفس التداعيات وستتكرر دورات العنف.

وتظل فرنسا مستنفرة، بالتنسيق مع شركائها، لدعم جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الحالة وإعادة إطلاق عملية السلام. وفي هذا الصدد، أعيد تأكيد دعمنا لجهود المنسق الخاص دعما كاملا. وقد قمنا بزيادة دعمنا المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى في عام ٢٠٢٢ لأن الوكالة ضرورية لاستقرار المنطقة. وبالمقابل ندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته، وكذلك على جهود مكتبه الدؤوبة نحو خفض التصعيد.

لقد انقضى أقل من أسبوع منذ آخر جلسة لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في القدس. وكانت الحالة في الميدان أصلا بالغة الخطورة في ذلك الوقت، وقد ازدادت تدهورا. وفي الأيام التي تلت جلستنا، شهدنا تجدد العنف، بما في ذلك داخل الأماكن المقدسة وحولها في القدس وكذلك في غزة وأماكن أخرى. ومما يؤسف له أكثر أن التصعيد يحدث خلال فترة من الاحتفالات الدينية للديانات التوحيدية الرئيسية الثلاث، وهو وقت لممارسة السلام والتسامح والتأمل الذاتي.

إن المناظر التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية صادمة وغير مقبولة. فينبغي ألا تكون أماكن العبادة ساحات معارك، وخاصة مكان بأهمية الحرم الشريف الدينية. وسلامة وأمن المواقع الدينية عنصر أساسي من عناصر حرية الدين أو المعتقد وينبغي صونهما بأي ثمن. وفي هذا السياق، نشير إلى مبادرات مثل خطة عمل الأمين العام لعام ٢٠١٩ لحماية المواقع الدينية، وإعلان عام ٢٠٢٠ بشأن أماكن العبادة الآمنة الذي اعتمده الائتلاف الدولي لحرية الدين أو المعتقد.

وقد أسفرت مواجهات أيار/مايو ٢٠٢١ في غزة عن مقتل مئات المدنيين وإصابة الآلاف وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية. وقد أعيد، رويدا وبجهد كبير من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين ومن الأطراف نفسها، إرساء قدر من الاستقرار. ويذكرنا إطلاق الصواريخ بشكل متقطع من غزة خلال الأيام القليلة الماضية، الأمر الذي ندينه بشدة، بخطر العودة إلى عام ٢٠٢١ وفقدان المزيد من أرواح المدنيين وأي تقدم تم إحرازه منذ ذلك الحين.

ويشكل العنف والاستفزازات المستمرة نكسة مكلفة – وهي نكسة أخرى في سلسلة طويلة من الحوادث التي تعرقل السعي إلى تحقيق السلام الدائم. ويكتسي الامتناع عن التحريض والخطاب التحريضي أهمية قصوى في هذا المنعطف. ولذلك فإننا ندعو القادة السياسيين والدينيين والمجتمعيين، لا إلى ضبط النفس فحسب، بل كذلك إلى الانخراط الاستباقي في وقف التصعيد.

والأهم من ذلك، نحث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على التعاون، سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال أدوات الوساطة التي توفرها الأمم المتحدة والشركاء الإقليميون. والتدابير المتخذة لمنع الأعمال الاستفزازية ضرورية كذلك. وفي هذا السياق، نرحب بتعاون السلطات الإسرائيلية مع الأطراف في الميدان لتخفيف حدة التوترات. وكذلك نرحب بالتأكيدات الإسرائيلية بشأن الوضع التاريخي والقانوني الراهن الدائم للأماكن المقدسة في القدس، الذي يجب حقا الحفاظ عليه. والمملكة الأردنية الهاشمية، بوصفها الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، أيضا شريك مهم في وضع حد لهذه الأزمة.

ويجب الإبقاء على الأماكن المقدسة المسيحية في القدس آمنة ومفتوحة للعبادة، في خضم هذا التصعيد المتوتر. إن وضع حد للعنف والعودة إلى عملية سياسية ذات مصداقية أولوية يتقاسمها الجميع، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم جميع الوسائل المتاحة له لدعم خفض التصعيد.

لقد نتجت الأزمة الحالية عن سنوات من الإحباط إزاء عدم إحراز التقدم في إيجاد حل دائم للصراع – وهو حل يبدو أبعد عندما ينهار الحوار وتتخذ الأطراف إجراءات انفرادية. ووضع حد للعنف والعودة إلى عملية سياسية ذات مصداقية في إطار حل تفاوضي قائم على وجود دولتين أولوية يتشاطرها الجميع، وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في دعمها.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وأرحب بوفدي إسرائيل وفلسطين في جلسة اليوم.

تعرب المكسيك عن قلقها لأن الحالة في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس، لا تزال متقلبة جدا، على الرغم من النداءات إلى الهدوء. ومن المؤسف أن العنف قد تفاقم إلى درجة كبيرة خلال الاحتفالات

الدينية. فينبغي أن تكون القدس، مهد الحضارات الألفية، مكانا للتعايش والتسامح.

وتأسف المكسيك للتوغل العنيف لقوات النظام العام الإسرائيلية في المواقع الدينية. فالهجمات ضد الكنائس أو المعابد اليهودية أو المساجد أو أي مكان عبادة آخر أمر لا يمكن تبريره ببساطة. ونأسف لعدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم القصر، ونحث قوات الأمن الإسرائيلية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام مبدأ التناسب. وتدعو المكسيك كذلك إلى مضاعفة الجهود لضمان حرية التنقل والتجمع والعبادة.

واعترافا بالوضع الخاص للقدس ووفقا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٤٧٦ (١٩٨٠)، نحث إسرائيل على الامتناع عن تغيير التكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والطابع المادي والثقافي والتاريخي للقدس. وندعو الممثلين الإسرائيليين المنتخبين والزعماء الدينيين والاجتماعيين إلى الامتناع عن جميع أعمال التحريض واستخدام الخطاب التحريضي. كما ندعو القادة الفلسطينيين إلى عدم استخدام تلك الحوادث الخطيرة كمبرر لتعزيز المشاعر المعادية لإسرائيل.

وتحث المكسيك إسرائيل أيضا على مضاعفة جهودها لردع الاشتباكات داخل البلدة القديمة في القدس وحولها.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين المكسيك الهجمات الأخيرة ضد السكان الإسرائيليين في مدن مثل بئر السبع والخضيرة وبني براك وتل أبيب، من بين مدن أخرى، فضلا عن إطلاق الصواريخ من غزة.

ولإنهاء دورات العنف هذه، لا بد من عكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان. وتشمل هذه التدابير بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها وجميع الأنشطة المصاحبة لها، مثل مصادرة الممتلكات الفلسطينية وإخلاء الناس منها وهدمها. وبالمثل، يجب تيسير التعمير والتنمية الاقتصادية في غزة. لذلك من الضروري رفع الحصار عن القطاع.

وفي مسائل أخرى، ترحب المكسيك بتنظيم المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في ٢٦ آذار/مارس. ونأمل أن تجرى قريبا انتخابات عامة في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء استمرار الحالة المالية المتقلبة للسلطة الفلسطينية، وندعو إلى مواصلة التعاون المدني والمالي والأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تحيط المكسيك علما بعقد مؤتمر قمة النقب في نهاية آذار/مارس. وتشكل هذه المبادرات فرصة لتعزيز التعاون والتفاهم الإقليميين، ولكن لا يمكن اعتبارها بديلا لعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

ونرحب بجهود الوساطة التي تبذلها مصر والأردن وقطر لتهدئة الحالة. وتكرر المكسيك تأكيد دعمها الكامل لعمل المنسق الخاص والمجموعة الرباعية للسلام.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بحل قائم على وجود دولتين يعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل ويسمح بتوطيد دعائم دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر الدعوة إلى تركيز الجهود الدبلوماسية على معالجة الأسباب التاريخية والجذرية لهذه الحالة العدائية. ولا جدال في أن استئناف عملية السلام مسؤولية إسرائيل وفلسطين. بيد أن المجتمع الدولي والمجلس مسؤولان عن تعزيز العملية وتيسيرها.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

يساورنا قلق عميق إزاء سلسلة الحوادث التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس خلال شهر رمضان المبارك الجاري. ويجب احترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس والتمسك به. ويجب إدانة جميع أعمال العرقلة والتخريب والتدنيس، التي تنتهك حرمة الأماكن المقدسة – سواء كانت في القدس أو نابلس أو أي مكان آخر – إدانة قاطعة.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية وبلدان أخرى لتجنب التصعيد. ومن المؤسف أن الحالة في

الميدان تدهورت مرة أخرى على الرغم من تلك الجهود. ونناشد جميع الأطراف وقف الاستفزازات والتحريض، التي يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة. ونعرب عن تأييدنا لجميع الخطوات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر واستعادة الهدوء. ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ذلك الصدد.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء أعمال الإرهاب وحوادث العنف في إسرائيل والضفة الغربية. وما فتئنا ندعو باستمرار إلى مناهضة جميع أعمال الإرهاب والعنف. وندين بشدة هذه الأعمال، التي أسفرت عن ارتفاع متزايد في عدد الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال. لقد حان الوقت لإظهار ضبط النفس والكف عن الأعمال الاستفزازية التي تؤجج التوترات والالتزام بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية من أجل الوقف الكامل للعنف.

ويدل إطلاق الصواريخ مؤخرا من غزة والضربات الجوية الانتقامية التي تشنها إسرائيل على هشاشة الحالة وإمكانية التصعيد. وندعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد واحترام وقف إطلاق النار.

ولا يزال استمرار الحالة المالية غير المستقرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مدعاة للقلق، لأن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وأماكن أخرى يعتمد على الخدمات التي تقدمها الوكالة. وأكرر التزام الهند بدعم الأونروا ماليا ومساعدة الوكالة على التغلب على أزمة السيولة لديها. وقد ساهمت الهند بالفعل بمبلغ ٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربع الماضية، كما تعهدت بتقديم ٥ ملايين دولار للميزانية البرنامجية للأونروا لعام ٢٠٢٢.

وتؤكد الحوادث الجارية مرة أخرى الحاجة إلى الاستئناف الفوري لمحادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وعدم إجراء هذه المفاوضات المباشرة لا يفضي إلى تأمين سلام طويل الأجل ولن يؤدي إلا إلى زيادة خطر تكرار هذا العنف وتصعيده. والعودة المبكرة إلى عملية الحوار السياسي عن طريق الشروع في مفاوضات مباشرة ذات مصداقية، مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأمنية والاقتصادية، ضرورة ملحة.

وما فتئت الهند تدعو باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته والشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لإحياء تلك المفاوضات.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام الهند الثابت بإنشاء دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة ولها مقومات البقاء، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل. وما من بديل آخر للحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر بداية السيد تور فينسلاند على إحاطته الثانية للمجلس خلال أقل من أسبوع، وأشيد بجهوده الدؤوبة لدعم الاستقرار والسلام في المنطقة.

إن الفترة الحالية هي فترة حرجة للغاية. فكما شهدنا خلال السنوات الماضية، إما أن تكون النتيجة تصعيدا خطيرا، يزيد من التوتر والاحتقان في المنطقة، أو أن يتم تدارك هذه الأحداث والحيلولة دون تفاقمها بشكل أكبر. ونستنكر في هذا السياق الاقتحامات المتكررة من قبل القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك وكذلك الاعتداءات التي قام بها المستوطنون في باحة الحرم الشريف. إن ما نحتاجه الآن هو ضبط النفس مع استمرار الجهود والضغوط الإقليمية والدولية بشكل كثيف لخفض التصعيد وطرح مبادرات بناءة يمكن عبرها إعادة بناء الثقة بين الأطراف.

ويجب هنا الاستفادة من كافة الوسائل الدبلوماسية المتاحة ومنها قنوات الاتصال مع الأطراف لتحقيق هذه الغايات. فكما أكد وزير خارجية بلدي في اتصاله مع نظيره الإسرائيلي، يجب تهدئة الأوضاع ووقف أية ممارسات تنتهك حرمة المسجد الأقصى المبارك. ونثمن في هذا الإطار بعض القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية مؤخرا لخفض التصعيد وتهدئة التوترات. ونحث على اتخاذ المزيد من هذه الخطوات لخلق وضع مستقر ومستدام يوفر أفقا سياسيا يمكن البناء عليه للانتقال إلى خطوات مقبلة تمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من الجلوس معا على طاولة المفاوضات، لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

كما نشيد في هذا الإطار بجهود كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة في حث الأطراف على الالتزام بالهدنة الأخيرة واستعادة الهدوء في المنطقة.

ونؤيد كذلك ما ورد في البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ الأخير للجنة الوزارية العربية بشأن ضرورة إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تعيد الثقة بجدوى العملية السلمية، وتضعها على طريق واضح نحو التوصل لحل تفاوضي على أساس حل الدولتين، بحيث تعيش الدولة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في سلامٍ وأمن واعترافٍ متبادل، والذي يشكل خيا را استراتيجيا عربيا وضرورة إقليمية ودولية.

كما تتطلب ا لأوضا ع الراهنة التي أدت إلى وقوع مئات الإصابات والاعتقالات في صفوف المصلين وإلحاق أضرار بالغة بمرافق الحرم القدسي الشريف توفير الحماية للمصلين مع تجنب اتخاذ أي خطوات استفزازية في المسجد الأقصى المبارك. كما نؤكد على أن تحترم السلطات الإسرائيلية حق الفلسطينيين في ممارسة شعائرهم الدينية ووصولهم بحريّة إلى الأماكن المقدسة ومنها المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي.

ونكر ر تأكيدنا على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم لمدينة القدس ومقدساتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل عدم المساس بسلطة صلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى وكذلك احترام الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية والأوقاف، والتي يتولاها ملك المملكة الأردنية الهاشمية جلالة الملك عبد الله الثاني. كما تثمن دولة المإرات في هذا الصدد كافة الجهود المتعددة الأطراف لحماية المدينة، ومنها جهود لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية.

وختاما، نؤكد على التزام دولة الإمارات بدعم تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفق مرجعيات مؤتمر مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها. إن منطقتنا بحاجة ماسة إلى إيجاد حلول عادلة وشاملة وسلمية للأزمات والصراعات، بما في ذلك عبر العمل المشترك من أجل المضي قدما في مسارات التنمية لتلبية تطلعات الشعوب بتحقيق التقدم والازدهار.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص، السيد تور فينسلاند، على إحاطته المستنيرة التي أوليناها اهتماما كبيرا. أرحب أيضا بمشاركة زمليلينا الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين في هذه الجلسة.

نعقد هذه المناقشة في سياق التوتر الشديد بسبب العنف الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مدينة القدس القديمة، الأمر الذي يثير المخاوف من تصعيد جديد قاتل في الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية. لقد تصاعدت التوترات مؤخرا في ١٥ نيسان/أبريل نتيجة للاشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية وبلغت ذروتها بدخول الشرطة الإسرائيلية إلى حرم المسجد الأقصى، مما أسفر عن إصابة الكثير من الأشخاص، لا سيما على الجانب الفلسطيني. وليس ذلك الحادث الخطير سوى واحد فقط من بين الأحداث العنيفة التي وقعت منذ بداية هذه الفترة الحساسة من الاحتفالات الدينية للطوائف الإسلامية واليهودية والمسيحية.

ونخشى ألا يكون تخفيف حدة الحالة مطروحا لأنه بعد أيام من العنف، وخاصة في الأماكن المقدسة، وقعت أيضا هجمات صاروخية ضد إسرائيل من أحد الجيوب الفلسطينية كما شنت غارات جوية على قطاع غزة. وأصبحت هذه الزيادة في التوترات المحلية أكثر وضوحا لأنها لم تحدث منذ أشهر. وتودي كثير من أعمال العنف تلك التي تتسم بالوحشية والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين بحياة أعداد متزايدة من الضحايا بمن فيهم النساء والأطفال.

لذلك يدين بلدي بشدة كل هذا العنف غير المناسب لبناء السلام والاستقرار الدائمين بين إسرائيل وفلسطين. بل على العكس من ذلك فإنه لا يؤدي إلا إلى زيادة الإحباط وتعميق الجراح وتقويض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين التي لا غنى عنها للحوار

والتسوية السياسية للنزاع. ومن الواضح أن هذه الحالة المعقدة ذات المسائل المستعصية لا يمكن حلها بالمبادرات الانفرادية للطرفين بل بالحوار البناء بحسن نية بينهما.

ونؤيد دعوة الأمين العام القادة من جميع الأطراف إلى تهدئة الحالة والوقف الفوري للاستفزازات على طول ساحة المساجد لمنع أي تصعيد آخر والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس واحترامه.

ونشيد بالدور الذي يضطلع به ملك المغرب بصفته رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في الحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية وللتعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث، فضلا عن كونها مكانا للحوار والاحترام المتبادل. ومن الضروري الحفاظ على خصوصيات القدس كمدينة للتعايش السلمي، كما أكد على ذلك النداء من أجل القدس الذي أطلقه ملك المغرب والبابا فرنسيس في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩.

ونعتقد أيضا أن للبلدان المجاورة دورا هاما تؤديه. ونشيد في ذلك الصدد بجهود الأردن ومصر في السعي إلى تخفيف حدة التوتر في الميدان.

إن من المهم أكثر من أي وقت مضى كسر الجمود الذي يواجهه المجلس لأنه ربما يؤدي إلى عجز دولي تترتب عنه الكثير من العواقب الوخيمة على مستقبل شعبي فلسطين وإسرائيل.

على مدى عقود ظلت فلسطين في قبضة أزمة سياسية كبرى ذات عواقب وخيمة، لا سيما في المجالين الإنساني والاقتصادي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا المدمرة. وخلال النزاع فقدت السلطة الفلسطينية تدريجيا قدرتها على توفير الخدمات الأساسية لسكانها، بما في ذلك الغذاء والتعليم والصحة.

ولا تزال الحالة الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة محفوفة بالمخاطر ومتقلبة. ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار السياسة غير القانونية المعمول بها في توسيع المستوطنات وهدم منازل الفلسطينيين وغير ذلك من عمليات الإخلاء التي تؤثر على الكثير من الأسر الفلسطينية. وتؤدي هذه الأعمال إلى زعزعة استقرار الأراضي الفلسطينية المحتلة وزيادة تجزئة أراضي الضفة الغربية علاوة على أنها تؤجج الغضب وتزيد الرغبة في الانتقام. ومن الضروري تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يدعو إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن من الأهمية بمكان أن يبني الطرفان على الزخم من أجل التهدئة. تحقيقا لتلك الغاية نأمل أن يساعد إعلان السلطات الإسرائيلية الذي يدعو الجميع إلى دعم الجهود المبذولة بحسن نية لإعادة الهدوء إلى القدس وضمان حرية العبادة في جبل الهيكل لليهود والمسلمين بما يساعد على تخفيف حدة التوترات.

لقد حان الوقت لتفعيل قنوات الدبلوماسية كي يسود ضبط النفس والعقل والمسؤولية. وإن للبلدان المجاورة والشركاء الرئيسيين في المنطقة دورا حاسما تؤديه في ذلك الصدد لإعادة إطلاق عملية سلام أكثر مصداقية. ونرحب بمبادرة الاجتماع الذي عقد في النقب في ٢٨ آذار/مارس، والذي أقر المشاركون في نهايته بضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، في جملة أمور. ونشجع السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على ممارسة ضبط النفس ووقف الاستفزازات فضلا عن الاستثمار في التعايش السلمي وإعطاء السلام فرصة أكبر.

ونكرر تأكيد التزامنا بحل الدولتين، الذي لا يمكن تحقيقه دون الالتزام السياسي الراسخ والإرادة من جانب الطرفين، فضلاً عن الدعم النشط للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا للمنسق الخاص فينسلاند في جهوده الرامية إلى ضمان الهدوء والحفاظ على اتصال وثيق بين الطرفين، وكذلك بين الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على

إحاطته وترحّب بالمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب وبممثل إسرائيل في هذه الجلسة اليوم.

في الآونة الأخيرة، تعاقبت الأعياد الإسلامية واليهودية والمسيحية الرئيسية واحداً تلو الآخر. وبينما كان المصلون يتطلعون جميعاً إلى الاحتفال بأعيادهم الدينية في سلام وأمن، واجه الوضع الفلسطيني – الإسرائيلي جولة جديدة من التوترات والتصعيد. وأدت عمليات الإنفاذ التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية إلى وقوع المزيد من الضحايا بين المدنيين الفلسطينيين. ودخلت الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى في مناسبات متعددة واشتبكت مع الفلسطينيين، مما زاد من حدة التوترات.

وأدى تبادل إطلاق الصواريخ بين قطاع غزة وإسرائيل إلى جعل الحالة أكثر تقلباً، كما وقعت هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين من وقت لآخر. وينبغي أن تتيح الأعياد الدينية فرصة لتحقيق السلام، لا أن تتسبب في انتكاسة نحو الأعمال العدائية. وتدين الصين جميع الهجمات ضد المدنيين وانتهاكات الوضع التاريخي الراهن في الأماكن الدينية المقدسة. إن أمن إسرائيل وفلسطين مترابط وغير قابل للتجزئة.

وإذا تم ضمان أمن أحد الجانبين على حساب أمن الطرف الآخر، فسيكون من المستحيل كسر حلقة العنف أو حل المعضلة الأمنية. ولا يمكن تحقيق التعايش السلمي إلا من خلال التمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، إلى ممارسة ضبط النفس والحيلولة دون المزيد من التصعيد في الحالة، أو حتى خروجها عن نطاق السيطرة.

أشارت إسرائيل مؤخراً إلى أنه لن يتم منع أي مصلّ مسلم من دخول ذلك المكان المقدس اعتباراً من الآن وحتى نهاية شهر رمضان. وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. فبموجب القانون الدولي، يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال التزام باتخاذ التدابير اللازمة لمنع التهديدات أو الاستفزازات الأمنية ضد المدنيين الفلسطينيين. وتؤيد الصين استمرار الاتصال بين المنسق الخاص وإسرائيل وفلسطين والأطراف الأخرى للتحرك نحو وقف التصعيد.

وقد عُقد اجتماع وزاري لجامعة الدول العربية قبل أيام وأصدر بياناً يدعو مجلس الأمن إلى منع أي تصعيد للعنف وإلى استعادة السلام والأمن. وتدعم الصين جامعة الدول العربية والبلدان العربية في الاضطلاع بأدوارها بنشاط. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان بجدية بالغة الحالة الراهنة ودعوات الدول العربية وأن يتخذ إجراءات عاجلة وأن يتكلم بصوت واحد لدى الاضطلاع بالدور المنوط به.

تظل القضية الفلسطينية دوماً في صميم مسألة الشرق الأوسط. وبغض النظر عن التطورات على الصعيد الدولي، لا يمكن تهميش القضية الفلسطينية، ناهيكم عن نسيانها. وما ينقصنا في ذلك الصدد ليس خطة كبرى أو عادلة، بل الشجاعة لاتخاذ إجراء. والسبب الأساسي للتصعيد المتكرر هو عدم إعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم تنفيذ حل الدولتين.

إن المستوطنات تعرقل التواصل الجغرافي الأراضي المحتلة وتقيد الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني وتعرض احتمالات تحقيق حل الدولتين للخطر. وتحث الصين إسرائيل، عملاً بالقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، على وقف هدم منازل الفلسطينيين وطردهم وتوسيع المستوطنات، وعلى تهيئة الظروف اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وندعو إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة في حينه وندعم عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتقديم المساعدة إلى فلسطين لتحسين حالتها المالية وظروف معيشة شعبها. وتأمل الصين في أن تتمكن فلسطين وإسرائيل من مواصلة اتصالاتهما الرفيعة المستوى من أجل استئناف الحوار في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة.

وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتوافق الآراء الدولي، مثل مبدأ الأرض مقابل السلام، لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون لديه مزيد من الإحساس بالطابع الملح للمسألة وأن يتحمل مسؤولياته بجدية وأن يعمل بنشاط من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

في الختام، أعيد التأكيد على أن الصين تؤيد إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧

وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل والتنمية المشتركة للشعبين العربي واليهودي. وستواصل الصين جهودها الدؤوبة، إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للإحاطة التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ولجهوده ودعواته إلى الهدوء وضبط النفس. ونحن نؤيد عمله تأييداً كاملاً.

إن وجود الأمل يعني أن نرغب في بلوغ نتيجة تجعل حياتنا أفضل بطريقة ما لأن تصور مستقبل أفضل يحفزنا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. ومن ثم، فإن الأمل التزام يقع على عاتق مجلس الأمن بأن يضطلع بأي دور ممكن في المساعدة على تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويؤسفنا أن نرى التطورات الأخيرة على أرض الواقع تُحطم مرة أخرى الآمال التي يجب أن نتعلق بها للوصول إلى نقطة يلوح فيها السلام العادل والدائم في الأفق.

فلا يزال المدنيون أهدافاً للعنف. وندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين. إن الأعمال الإرهابية أفعال بغيضة ينبغي إدانتها إدانة عالمية وبصورة لا لبس فيها، متى وأينما وقعت. وتتفهم ألبانيا الشواغل المشروعة لإسرائيل بشأن أمنها والحاجة إلى الرد على الهجمات الإرهابية ضد مدنييها. فلا مكان الإرهاب في أي مكان، ولا يمكن أن يكون هناك مبرر له. ويجب ألا يُترك أبداً دون رد؛ ويجب ألا يتم التغاضي عنه أبداً. ونحن ندين أي تحريض على العنف أياً كان. ويجب استخدام الأماكن المقدسة والأيام المباركة للصلاة والتأمل الروحي، كما يفعل البلايين في جميع أنحاء العالم. وهذا يتناقض، وينبغي أن يكون دائماً كذلك، مع التحريض على العنف أو أي خطاب تحريضي. وينبغي ألا تكون الأماكن المقدسة أماكن للعنف أو الانتقام أو أهدافاً لهما، بل أماكن للإجلال والتوقير.

وما زلنا نشعر بنفس القدر من القلق إزاء الخسائر في الأرواح في صفوف الفلسطينيين، ولا سيما بين النساء والأطفال. ويجب على إسرائيل أن تُظهر ضبط النفس لمنع المزيد من التصعيد ويجب التحقيق على النحو الواجب في أي استخدام مفرط للقوة يؤدي إلى وقوع إصابات بين المدنيين. ويجب أن يكون الرد على الأعمال الإرهابية حازماً. بيد أنه يجب أن يكون ذا أساس قانوني متين وأن يُنفذ مؤسسياً وأن يكون دوماً متناسباً. ويساورنا القلق أيضاً من أن الخطوات الانفرادية وأعمال توسيع المستوطنات وهدم المنازل وطرد الفلسطينيين لا يمكن إلا أن تزيد الحالة السيئة سوءاً. ويجب أن يتوقف عنف المستوطنين المتزايد ويجب محاسبة المسؤولين عنه. وندعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة ومستمرة ومستدامة لنزع فتيل التوترات وسنواصل الدعوة إلى ذلك.

ينبغي ألا تحجب هذه الصورة القاتمة للتطورات الأخيرة حقيقة أن هناك سبيلاً واحداً فقط يستحق النضال من أجله: واقع يتمتع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بحقوق وحريات متساوية. ونعلم من الأمثلة السابقة أنه كلما اجتمعت الأطراف تمكنت من إحراز التقدم والتنبؤ بمسار لمستقبلها. ولهذا السبب نرحب بالاتصالات الرفيعة المستوى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي ينبغي أن تسهم في تجديد الثقة والمساعدة على تهيئة الظروف نحو إعادة إطلاق عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ونعتقد أن المفاوضات المباشرة والهادفة بين الأطراف، بمساعدة وتيسير الجهات المعنية الهامة، في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي أن تفضي إلى إنشاء دولتين: دولة إسرائيل الآمنة ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والتي لديها مقومات الحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، باعتراف متبادل وثقة واحترام، وتكون القدس عاصمة مشتركة.

إننا نعلم جيدا أن هناك كما هائلا من المظالم. والتقارير متعارضة تماما ولا يمكن أن تكون المصالح أكثر إثارة للانقسام مما هي عليه. ولكن كل يوم يمر دون اتصالات ومفاوضات ومشاركة مجدية هو يوم ضائع أمام تحقيق السلام، الأمر الذي لن يؤدي إلا للإبقاء على تلك الفجوة المثيرة للانقسام وتوسيعها، بكل ما هو معروف من عواقب مؤسفة.

لقد أتاح الاتفاق الإبراهيمي فرصا هامة للتعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وجيرانها. ونرحب بذلك ونشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات المماثلة. ونريد أن نصدق أنه سينظر لهذا المناخ الإيجابي على أنه تشجيع قوي لمساعدة الأطراف على العمل معا بطاقة متجددة. ونشيد بالمشاركة النشطة من جانب مصر والأردن من أجل تحقيق السلام.

ولا نزال مقتنعين بأن التوصل إلى حل مستدام لعملية السلام يظل أمرا حتميا إذا أريد لإسرائيل وجميع جيرانها العرب أن يتمكنوا من بناء هيكل اقتصادي وأمني إقليمي قوي لن يتلاشى. وسيمتد الشعور بمكاسب ذلك إلى ما هو أبعد من حدود المنطقة نفسها. ولذلك، فإن معرفة الحل المحتمل لإنهاء هذا النزاع الدائم والفشل المستمر في القيام بما هو مطلوب للاقتراب من ذلك الحل يساوي محنة لا تنتهي أبدا.

فكم مرة ظهر بصيص أمل متواضع في مكان ما ليأتي شيء مظلم وأقوى لسحقه بوحشية، كما لو أن الأمل في عملية السلام في الشرق الأوسط كان دائما في غير محله؟ وسيظل المتطرفون وخططهم دائما قاب قوسين أو أدنى؛ ولا ينبغي السماح لهم باحتلال مكان محوري. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يكون الأمل والرؤية والعقلانية هي المكونات اللازمة لحفز التقدم نحو السلام. ولذلك، ينبغي ألا نستسلم للفشل، لأن المقياس ليس هو الوقت – من سنوات وعقود ضائعة – فحسب، بل والخسائر في الأرواح البشرية والمستقبل والأحلام التي يتم تبديدها، والتطلعات التي تدمر أيضا.

إن السلام يصنعه الناس ومن أجل الناس؛ لكن الناس بلا أمل أشخاص بلا أحلام ولا تطلعات ولا مشاريع. وعندما يحرم المرء من أي شيء ذي مغزى في الحياة بشكل مأساوي، فإنه يظل عالقا في الزمان في حالة شلل.

ولهذا السبب لا نرى بديلا عن تهيئة حالة يعمل فيها الإسرائيليون والفلسطينيون ويتعلمون العيش معا من خلال احترام حقوق وتطلعات بعضهم البعض ومن خلال تقاسم الأمل وتقاسم تلك الأرض التي ينتمون إليها. وعلى نحو ما قال مارتن لوثر كينغ: ”يجب أن نقبل خيبة أمل محدودة، ولكن ألا نفقد أبدا الأمل غير المحدود“.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته، وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها هو وفريقه في الميدان.

تشاطر المملكة المتحدة الشواغل المعرب عنها حول هذه الطاولة بشأن الحالة الهشة في القدس. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات عاجلة لخفض حدة التوترات وتجنب المزيد من التصعيد.

إن القدس مدينة مقدسة بالنسبة للكثيرين، ولا تزال المملكة المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأن الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن هو الوسيلة الوحيدة لضمان حرية العبادة. وفي خضم التوترات المتصاعدة بشأن الحرم الشريف/جبل الهيكل، نحث الأطراف على الانخراط وتهدئة الحالة، لا سيما فيما يتعلق بضمان العمل الشرطي الحساس. ويجب التعامل مع جميع المواقع الدينية بأقصى قدر من الاحترام.

وندين الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، التي أسفرت عن مقتل ١٤ شخصا. ونعرب عن تعاطفنا مع عائلات القتلى. ونؤيد تماما حق إسرائيل في ضمان أمنها، وندين إدانة قاطعة الهجمات الصاروخية التي يشنها المقاتلون في غزة ضد إسرائيل.

ويساور المملكة المتحدة القلق أيضا إزاء عدد الفلسطينيين، بمن فيهم القصر، الذين قتلوا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في الأسابيع الأخيرة. ولا نزال نحث على إجراء تحقيقات شاملة وشفافة في الوفيات التي وقعت بين المدنيين الفلسطينيين وندعو إلى ضبط النفس في استخدام القوة. وتقع على عاتق قوات الأمن الإسرائيلية مسؤولية ضمان سلامة السكان الفلسطينيين.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لم يفت الأوان بعد لعكس مسار تلك الاتجاهات. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع العودة إلى العنف الذي شهدناه في أيار/مايو الماضي ولإعادة بناء الثقة والعمل من أجل تحقيق سلام مستدام وشامل. ولا تزال المملكة المتحدة

ملتزمة التزاما كاملا بالحل القائم على وجود دولتين وبأداء دورها في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود تذكير جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد انقضاء أربع دقائق.

أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد العموش (الأردن): أهنئكم بداية على تولي المملكة المتحدة الصديقة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته في هذا الوقت الذي نشهد فيه تصعيدا إسرائيليا خطيرا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، الأمر الذي يتطلب تنسيقا دوليا من أجل منع أي إجراءات تصعيدية لاشرعية تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشريف.

إن اقتحام الجيش والشرطة الإسرائيلية الحرم القدسي الشريف، خلال الفترة الماضية، والذي أدى إلى وقوع إصابات بين المصلين واعتقال المئات، يعد تصعيدا خطيرا ومدانا يهدد بتفجر الأوضاع. ولقد أحدثت هذه الاقتحامات شرخا كبيرا في أبسط قواعد العيش المشترك في الأراضي المقدسة.

إن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل مسؤولية ما يجري في القدس. وعليها احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم، والالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي المتعلقة بواجبات قوة الاحتلال، وعدم محاولة المساس بثوابت أساسية، خصوصا فيما يتعلق بالوضع التاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وتحديدا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والتي تقع جميعها تحت الوصاية الهاشمية التاريخية.

ونشدد في هذا السياق على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ألف متر مربع، وعلى أن الحفاظ على التهدئة الشاملة يتطلب احترام إسرائيل للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وإيجاد أفق سياسي حقيقي يضمن تلبية جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق على أساس حل الدولتين.

لقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الماضية، بالتواصل مع الأشقاء الفلسطينيين، ومع مختلف الجهات الدولية؛ بما في ذلك إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبية رئيسية، في إطار جهود الأردن ودوره في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية، لاستعادة التهدئة الشاملة والحفاظ عليها، ومن أجل الحؤول دون المزيد من التصعيد الذي سينعكس بشكل كبير على الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

وفي سياق مساعي الأردن للحفاظ على التهدئة واحترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس، فقد طالبنا الجانب الإسرائيلي بالقيام بعدد من الإجراءات التي كان من المأمول أن تسهم في منع الصدامات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، السماح بالوصول الحر للمصلين المسلمين إلى المسجد الأقصى المبارك دون قيد ورفع الحواجز التقليدية أم المقدسيين وأهالي الضفة الغربية، وإزالة جميع القيود الرامية إلى تقييد حق المسيحيين في الوصول الحر وغير المقيد إلى كنائس البلدة القديمة، وخصوصا كنيسة القيامة. وعلى إسرائيل أيضا عدم إعاقة إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس وتمكينها من أداء واجبها، بما في ذلك مسألة ضبط الأمن داخل الحرم الشريف وضبط الدخول إليه.

ختاما، إن الوصاية الهاشمية التاريخية هي واجب ومسؤولية ستتصدى له المملكة الأردنية الهاشمية بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات وسبل بما يدعم حق الأشقاء الفلسطينيين في نيل حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد جردلي (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في هذا الوقت الهام الذي يختبر فيه عزمنا الجماعي في جميع أنحاء العالم.

كان من المفترض أن يكون هذا الشهر شهرا خاصا للديانات الإبراهيمية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. كان من المفترض أن تشارك الديانات الثلاث في احتفال مقدس وسلمي. ولكن خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفصح، الذي احتفل به الفلسطينيون المسيحيون من الأرثوذكس أمس، تعرض الفلسطينيون لتصعيد خطير للعنف وحملة من الانتهاكات لحقوقهم الدينية والإنسانية من خلال الهجمات الإسرائيلية المستمرة على أماكن عبادتهم المقدسة، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

ونفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدة عمليات توغل في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، مما أدى إلى إصابة واعتقال المئات من المصلين. وأدت استفزازات إسرائيل المتكررة إلى تأجيج التوترات الدينية. وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته واتخاذ تدابير فورية لحماية المسجد الأقصى من الهجمات المتكررة التي تشنها إسرائيل والمستوطنون وكفالة احترام إسرائيل للقانون الدولي.

تحاول إسرائيل من جانب واحد وبشكل غير قانوني تغيير الوضع القانوني والديني للأماكن المقدسة في القدس من خلال إرساء واقع على الأرض تدريجيا. ويرفض لبنان أي محاولة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي الحالي للمسجد الأقصى، ونحذر من أن مثل هذه الخطوة لا تحرض إلا على مزيد من العنف والنزاع.

إن الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى/الحرم الشريف واحترامه، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ٢٠٠٠، واحترام كونه موقعا لصلاة المسلمين، وأن زيارته تنظمها الأوقاف الإسلامية التي تديرها وزارة الأوقاف الإسلامية الأردنية، المسؤول القانوني عن شؤون الحرم القدسي الشريف، أمور مهمة جدا للسلام في المدينة.

وتحدث الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. تداهم قوات الاحتلال الإسرائيلية الأحياء وتقتل الفلسطينيين وتعتدي عليهم، بمن فيهم النساء والأطفال. تستمر بلا هوادة هذه الانتهاكات في القدس، من أنشطة استيطانية وتشريد قسري للأسر الفلسطينية من منازلها وأراضيها. وكل تلك الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

كل هذا يحدث في وقت تغلق فيه إسرائيل جميع السبل ووأدت كل الآمال في التوصل إلى حل سياسي يقوم على الشرعية الدولية والحل القائم على وجود دولتين وتقرير المصير للشعب الفلسطيني. وتزداد صعوبة إقامة الدولة الفلسطينية بسبب استمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلية والاحتلال عميق الجذور. والأساس القانوني للحل مكرس في سلسلة من قرارات الأمم المتحدة، من القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) إلى القرار الأخير ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرة السلام العربية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢ خلال مؤتمر القمة العربي في بيروت، والتي دعت إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). هناك حاجة إلى التزام حقيقي من المجتمع الدولي بإنهاء الاحتلال وحماية الشعب الفلسطيني ودعم تسوية لهذا النزاع.

وتواصل الحكومة اللبنانية العمل على معالجة الأزمة المتعددة الأوجه التي تواجه البلد. والاتفاق المبرم على مستوى الموظفين الذي تم التوصل إليه بين لبنان وصندوق النقد الدولي في وقت سابق من هذا الشهر خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. إن انعدام الأمن الغذائي، الذي يأتي في أعقاب أزمة سياسية ومالية منهكة وجائحة قاسية، أكثر مما يمكن للشعب اللبناني تحمله. ويتأثر لبنان، شأنه شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، تأثرا شديدا بارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية.

تؤثر الأزمة الثلاثية المتمثلة في الغذاء والوقود والتمويل على العالم بأسره، ولكن البلدان النامية والبلدان المثقلة بالديون والبلدان

الضعيفة التي تشهد نزاعات تتأثر بشكل خاص بتلك الأزمة. إن خطر الجوع والمجاعة يلوح في الأفق بشكل كبير في بعض أنحاء العالم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتكاتف لحل الأزمة العالمية. لا يمكن للبلدان أن تحلها بمفردها. إن التضامن مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى لمواجهة ذلك التحدي المتزايد.

في غضون أسابيع قليلة من الآن، في ١٥ أيار/مايو، سيجري لبنان انتخاباته البرلمانية، على أن يصوت المغتربون اللبنانيون قبل ذلك الموعد بأسبوع، في ٨ أيار/مايو. والحكومة ملتزمة بضمان عملية انتخابية سلسة. هناك عدد قياسي من النساء اللواتي يخضن الانتخابات، مما يشير إلى الدور النشط الذي تضطلع به النساء بشكل متزايد في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان. ودعي مراقبون من منظمات إقليمية ودولية للمساعدة في المساهمة في عملية شاملة للجميع وشفافة.

إن الانتخابات المقبلة مهمة لمواجهة التغيرات السياسية وإضفاء زخم جديد على الحياة السياسية النشطة التي تحقق الإصلاح وتبث حياة جديدة في البلد.

ويرحب لبنان بتعيين الرئيس الجديد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء آرولدو لاسارو ساينس، الذي تولى مهامه في شباط/فبراير، ويشيد بسلفه، اللواء ستيفانو ديل كول، على تفانيه وعمله وإنجازاته.

ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على مدى قيمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أجل الاستقرار والسلام والأمن في جنوب لبنان. لا يزال دورها في تخفيف حدة التوترات وتهدئتها وفي منع أي سوء تقدير أو تصعيد على طول الخط الأزرق لا غنى عنه. ويكتسي ذلك الدور أهمية أكبر في سياق الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، التي تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتزيد من حدة التوتر في المنطقة، مما يهدد السلم والأمن. ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن لوضع حد لهذه الانتهاكات الإسرائيلية، ونكرر تأكيد التزام لبنان بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) برمته.

كما أن الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان قد ضربت بشدة القوات المسلحة اللبنانية، وهي عنصر حاسم في استقرار البلد. ويعرب لبنان عن امتنانه الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تقديمها مواد غير فتاكة إضافية ودعم لوجستي إضافي للقوات المسلحة اللبنانية، تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٥٩١ (٢٠٢١).

ونظرا للدور الحاسم الذي أداه ذلك الدعم في مساعدة الجيش اللبناني على مواصلة عمله في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وصون السلام والأمن في الجنوب، طلب لبنان إلى مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس، أن تنظر هذه الهيئة في تمديد ذلك الدعم لسنة أخرى.

ونأمل أن ينظر المجلس بعين الرضا إلى هذا الطلب وأن يواصل دعم الشراكة بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني في سعيهما لجعل لبنان والمنطقة ينعمان بمزيد من السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): شكرا السيدة الرئيسة. أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن، متمنيا لكم التوفيق في قيادة المجلس. كما أتوجه بالشكر على الإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

السيدة الرئيسة، يتزامن عقد جلسة المجلس اليوم مع تصعيد خطير ومؤسف تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة على مدار الأسابيع الماضية تمثل في إصرار إسرائيل على تجاهل مقررات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن، خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لا سيما في القدس الشرقية، حيث تقوم جماعات يهودية متشددة باقتحام المسجد الأقصى بصورة يومية تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهو ما يتزامن مع شهر رمضان المبارك بصورة تماثل سيناريو التصعيد الذي شهدناه العام الماضي وأدى إلى سقوط المئات من الشهداء والمصابين.

وإذ تدين مصر اقتحام القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك وأعمال العنف التي تعرض لها الفلسطينيون في باحات المسجد، تؤكد

على ضرورة ضبط النفس من كافة الأطراف وتوفير الحماية الكاملة للمصلين المسلمين والسماح لهم بأداء شعائرهم في المسجد، الذي يعد وقفا إسلاميا خالصا للمسلمين. وتؤكد مصر مجددا على رفض العنف والتحريض بكافة أشكاله، بما في ذلك الدعوات التي طالبت باقتحام المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان، وتحذر من مغبة تلك الأفعال على الاستقرار والأمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنطقة بأسرها.

إن استمرار عمليات محاولة التهويد في القدس الشرقية ومحاولات قوات الاحتلال فرض سيطرتها على المدينة وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة هو أمر ينذر بتصعيد خطير، ويمثل مساسا بالمسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وفي هذا الإطار تؤكد مصر على احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة بالمدينة، تحت رعاية المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة فضلا عن احترام حرية العبادة والوصول إلى المسجد الأقصى والإفراج عن المعتقلين ووقف كافة أعمال العنف من قبل قوات الاحتلال والإجراءات الأحادية في المدينة.

وتشير مصر في ذلك السياق إلى ضرورة الاعتماد على كافة الأطر الإسلامية والعربية المعنية بالقدس، ولا سيما لجنة القدس الإسلامية برئاسة الملك محمد السادس واللجنة العربية للقدس برئاسة الأردن. وغني عن البيان أيضا ضرورة وقف كافة الإجراءات الأحادية الأخرى في الضفة الغربية التي تشمل التوسع الاستيطاني، بما في ذلك القدس الشرقية، ومحاولات طرد العائلات الفلسطينية من حي الشيخ جراح وسلوان، وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية، ووقف عمليات استهداف الفلسطينيين العزل، خاصة الأطفال على يد قوات الاحتلال والمستوطنين، بالإضافة إلى ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة وتسهيل عملية إعادة الإعمار.

وأشير في هذا الصدد إلى تواصل جهود مصر من أجل دعم عملية إعادة الإعمار في القطاع عبر المشاريع التي تنفذها الشركات المصرية لرفع المعاناة عن كاهل المواطنين الفلسطينيين بتكلفة ٥٠٠ مليون دولار.

السيدة الرئيسة، تتواصل جهود مصر مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تهيئة المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات بين الجانبين وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها، ومبادرة السلام العربية، وإطار حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، حيث شاركت مصر في اجتماع مجموعة ميونيخ ١٩ شباط/فبراير الماضي، وأصدرت المجموعة بيانا أكد، ضمن جملة من الأمور، على أهمية استئناف المفاوضات بين الجانبين ووقف الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي في الأماكن المقدسة فضلا عن أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وتوفير التمويل اللازم لها، كما تواصل مصر جهودها على مدار الساعة من أجل احتواء التصعيد الحالي بالتعاون مع الجانبين والأطراف الإقليمية الفاعلة.

السيدة الرئيسة، على المستوى الإقليمي، تواصل مصر دعمها لكافة الجهود الرامية لتحقيق تسوية شاملة للأزمة اليمنية بما يلبي تطلعات الشعب اليمني الشقيق، وتجدد مصر دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، وتعرب عن تطلعها لنجاح مهمته نحو تحقيق التسوية الشاملة للأزمة من خلال التوصل لحل سياسي يضمن وحدة وسيادة واستقلال اليمن وينهي معاناة الشعب اليمني الشقيق، وفقا للمرجعيات الأساسية للأزمة.

وترحب مصر في هذا الإطار بإنشاء مجلس قيادة رئاسي بالجمهورية اليمنية، لاستكمال المرحلة الانتقالية، وترى مصر في هذه الخطوة تطورا نتطلع إلى أن يؤدي إلى العبور باليمن الشقيق إلى بر الأمان والاستقرار والتوصل إلى توافق يمني – يمني لإنهاء الأزمة،

كما ترحب مصر بإعلان المبعوث الأممي عن تحقيق هدنة لمدة شهرين باليمن، وتعرب عن تطلعها إلى أن تسهم تلك الهدنة في دفع جهود التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية لتلك الأزمات وفرض وقف إطلاق النار، ومكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة غير المشروعة.

السيدة الرئيسة، على صعيد الأوضاع في ليبيا الشقيقة، تتابع مصر عن قرب التطورات في البلد، وتستمر في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة في أسرع وقت وبالتزامن. وفي هذا الصدد، استضافت القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ نيسان/أبريل الحالي اجتماعات المسار الدستوري بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وحضور المستشار الخاص للأمين العام في ليبيا، بهدف مساعدة الأشقاء الليبيين على الاتفاق على المسار الدستوري بما يسمح بعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بالتزامن، وفقا لقرارات مجلس الأمن واستنتاجات وخلاصات برلين وباريس في أقرب فرصة.

ويسعدنا في هذا السياق ما أحرزته الجولة الأولى من اجتماعات القاهرة من تقدم في اتجاه توافق الأشقاء الليبيين على القواعد الدستورية، كما تقوم مصر من خلال اتصالاتها مع مختلف الأطراف الليبية بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار، وحث الأطراف على التهدئة وتفادي الانزلاق مجددا إلى العنف. وندعو جميع الأطراف الدولية المعنية إلى بذل كافة الجهود لإنجاح الحل السياسي الليبي – الليبي الذي يملكه ويقوده الليبيون، وهو يفترض تحقيق التوافق بين الليبيين أنفسهم، وقبل أي شيء، وعدم تجاوز دور المؤسسات الليبية الوطنية.

السيدة الرئيسة، ختاما تجدد مصر التأكيد على أن تحرير كافة الأراضي العربية التي اُحتلت عام ١٩٦٧، والالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة احترام السيادة والتكامل الإقليمي للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، يمثل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وأشكركم.

الرئيسة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرباوي (الجزائر): شكرا السيدة الرئيسة، أصحاب السعادة الزملاء، أعضاء المجلس الموقر، يلتئم مجلسكم الموقر اليوم على عادته منذ عقود مضت لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وذلك قبل أيام قليلة من الذكرى الرابعة والسبعين لنكبة شعب ذنبه الوحيد أنه رفض التفريط في أرضه وفي تقرير مصيره وفي استرجاع حقوقه المشروعة كسائر شعوب العالم.

كما يجتمع مجلسكم الموقر اليوم في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها الوحشية على الفلسطينيين العزل في مدينة القدس المحتلة وفي محيط المسجد الأقصى. في محيط المسجد مع الاقتحامات المستمرة للمستعمرين، والتي راح ضحيتها حتى الآن عشرات القتلى ومئات الجرحى، بالاقتران مع إمعانها في منع المصلين من ممارسة شعائرهم الدينية والتضييق عليهم، والتمادي في استفزاز مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم خلال هذا الشهر الفضيل.

إن الممارسات الصارخة التي تعرض المنطقة إلى مخاطر وتهدد الأمن والسلم تعد انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة التي تكفلها جميع القوانين والشرائع الدينية.

وفي الوقت الذي تقف فيه المجموعة الدولية عاجزة عن تنفيذ قراراتها، يتمادى الاحتلال الإسرائيلي في الاستمرار في سياساته الاستيطانية وعمله المنهجي لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى، مع السعي لتهويد المقدسات الإسلامية في القدس الشريف مما يتنافى تماما مع أحكام القانون الدولي.

في أعقاب الاعتداءات الوحشية التي تعرض إليها الأشقاء الفلسطينيون في القدس وفي المسجد الأقصى، بادر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بإجراء اتصالات مع أطراف دولية لوقف هذه الاعتداءات، وشدد في رسالته الموجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة قبل أيام قليلة على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مسؤولياته المنوطة به والتحرك بسرعة وفعالية على جميع المستويات لوقف هذه الاعتداءات والانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال طوال خمسة وخمسين عاما، مع دعوته السامية إلى توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق ومقدساته، وإنهاء

معاناته والظلم المستمر الذي حرم أجيالا من الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم الأساسية، وخاصة حقهم في تقرير المصير وذلك بإنهاء احتلال أراضي دولة فلسطين.

كما جاء في رسالة السيد رئيس الجمهورية إن مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن غالبا ما تتعرض للتحدي من خلال أعمال العنف والإصرار على فرض الأمر الواقع، مما يزيد من المخاوف المشروعة للشعوب التي تؤمن بمجتمع دولي عادل ومتعايش.

في مواجهة هذه الانتهاكات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق، يجب على الأمم المتحدة أن ترد ردا قويا وحازما، مما يوفر الحماية اللازمة للفلسطينيين العزل ومقدساتهم، والتجاوب مع مطالبهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

تدين الجزائر مرة أخرى الاعتداءات والانتهاكات المنهجية والمتكررة على أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتحديد في مدينة القدس، وتدعو المجتمع الدولي إلى وقف هذه الممارسات التي إن استمرت في ظل سد كل أفق للتوصل إلى تسوية سياسية، بسبب التعنت الشديد لسلطات الاحتلال، سوف تقود المنطقة، لا سمح الله، نحو الانفجار، وتضفي قدرا متزايدا من حالة اليأس التي يعيشها الفلسطينيون، لا سيما فئة الشباب. وفي النتيجة سوف تقضي على ما تبقى من الآمال في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

نؤكد مجددا تضامن الجزائر الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق. وستواصل دعمها لقضيته العادلة لاستعادة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وفي طليعتها حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. إن السلام النهائي، والعادل لن يتحقق إلا بتحمل المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن، لمسؤولياته القانونية والتاريخية، وإخضاع الدولة القائمة بالاحتلال إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بتقرير المصير، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

الرئيسة (تكلتم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وأرحب بالإحاطة التي قدمها المنسق الخاص.

إن شهر رمضان، بالنسبة إلى المسلمين قاطبة في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في فلسطين، يعتبر أقدس شهر، وهو وقت لا ينبغي أن يتميز إلا بالسلام والهدوء. ومع ذلك، فإن ما رأيناه حتى الآن في القدس لم يؤد إلا إلى زيادة التوترات وإثارة القلق الشديد.

منذ بداية شهر رمضان، فقد العديد من المدنيين، بمن فيهم أطفال، أرواحهم نتيجة لعمليات قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأصيب أكثر من ٤٠٠ فلسطيني بجروح خلال الأحداث التي وقعت في الضفة الغربية وفي المسجد الأقصى. إن تدخل قوات الأمن الإسرائيلية تجاه المسلمين الموجودين في المسجد الأقصى لأداء الصلاة في ١٥ نيسان/أبريل أمر غير مقبول، ونحن ندينه بشدة. ونكرر دعواتنا إلى ضبط النفس خلال شهر رمضان المبارك، الذي تزامن أيضا مع عيد الفصح اليهودي. ويجب منع المزيد من الاستفزازات والتهديدات ضد مركز وقدسية المسجد الأقصى.

ندين أيضا الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل. وفي غاية الأهمية الحفاظ على الهدوء خلال هذه الفترة الحساسة. ونحيط علما بقرار السلطات الإسرائيلية إغلاق المسجد الأقصى أمام غير المسلمين حتى نهاية شهر رمضان، بوصفها خطوة في الاتجاه الصحيح نحو استعادة الهدوء، وخاصة في القدس.

ما فتئ الرئيس أردوغان على اتصال مع الرئيس الفلسطيني عباس، والرئيس الإسرائيلي هرتسوغ، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وكذلك مع الأمين العام، من أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى ضمان الهدوء في المنطقة. وسيواصل بحزم تلك الجهود.

بيد أن الأمر الأساسي هو المضي إلى تجاوز معالجة التوتر والتصعيد الدوريين والتركيز، بدلا من ذلك، على حل الصراع الإسرائيلي

– الفلسطيني. فذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا بديل عن الحل القائم على وجود دولتين على أساس المعايير التي وضعت.

يعتمد ملايين اللاجئين الفلسطينيين على المساعدة المنقذة للحياة التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن الضروري أن تستمر في تقديم خدماتها بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وبدون انقطاع. وستواصل تركيا دعم العمل الحيوي الذي تقوم به الأونروا، ماليا وسياسيا على حد سواء. ونتطلع إلى استضافة مفوضها العام قريبا في تركيا لإجراء مناقشات شاملة. وفي غضون ذلك، يتحتم علينا أن نتابع مسؤوليتنا الجماعية عن دعم الفلسطينيين في مساعيهم للتغلب على المظالم والتحديات التي يواجهونها.

إن الخطوات الاقتصادية والإنسانية هامة، ولكنها ليست كافية لإحلال السلام. ثمة حاجة ملحة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا الصراع. ومن المهم أن يواصل الجانبان العمل على طائفة متنوعة من تدابير بناء الثقة بغية تمهيد الطريق أمام إحياء مفاوضات السلام. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تؤدي الأدوار الحاسمة التي تولت القيام بها، بما في ذلك بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

أود أن أختتم بياني بأن أؤكد مجددا دعم تركيا الثابت للشعب الفلسطيني في نيله حقوقه التي طال انتظارها، وفي العيش في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد قادري (المغرب): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وإنني أقدر جهودها في قيادة أعمال المجلس. وأود أيضا أن أشكر السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

نجتمع اليوم في ظل ظروف قاسية وعصيبة، تمر بها القضية الفلسطينية، والقدس الشريف بالتحديد، بسبب ما يشهده الحرم القدسي الشريف وباحات المسجد. المسجد الأقصى المبارك في الأيام الأخيرة من أحداث خطيرة وانتهاكات واستفزازات متتالية في هذا الشهر الكريم من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدانت المملكة المغربية هذه الاعتداءات على الشعب الفلسطيني ومقدساته ورموزه الدينية، ودعت إلى ضرورة وقفها ووضع حد لها بشكل فوري.

إن ما نشهده للأسف من تزايد لوتيرة العنف هو نتيجة لوضعية الجمود التي طالت العملية السلمية في الشرق الأوسط، مما يشكل عاملا إضافيا يثير النزعات المتطرفة التي تدفع نحو مزيد من التوتر وخطاب الكراهية في المنطقة بأكملها؛ ويزيد من توسيع الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويقوض فرص استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، فإن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تدعو بإلحاح إلى ضرورة التوقف عن كل ما من شأنه تأزيم الوضع وجر المنطقة نحو مزيد من الاحتقان.

وانطلاقا من حرص جلالة الملك محمد السادس على دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن الوضع المتميز للقدس الشريف؛ أجرى جلالته، يوم الاثنين الماضي، مكالمة هاتفية مع أخيه صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، وشملت المحادثات بين العاهلين التطورات والأحداث التي تعرفها القدس والمسجد الأقصى في ضوء ما شهده من اقتحامات للأماكن المقدسة واعتداءات على المصلين، وذلك من منطلق رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس للجنة القدس وتولي جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين للوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف. ولقد اعتبر العاهلان أن من شأن هذا التصعيد أن يزيد من مشاعر الحقد والكراهية والتطرف وأن يقضي على فرص إحياء عملية السلام في المنطقة. كما تشيد المملكة المغربية بجهود جمهورية مصر العربية بخصوص القضية الفلسطينية.

يحرص صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس، على بذل قصارى الجهود السياسية والدبلوماسية والميدانية من أجل الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار، أكد جلالة الملك في نداء القدس الذي وقعه جلالته مع قداسة البابا فرانسيس بمناسبة زيارة قداسته للمملكة المغربية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي وعلى انفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

كما أن لجنة القدس الشريف تقوم بدون انقطاع بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسيين على وجه الخصوص، وتزاوج بين المساعي السياسية والدبلوماسية الدؤوبة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والعمل الميداني التي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة القدس، تحت الإشراف الشخصي والفعلي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي يتحمل المغرب فيها حوالي ٨٦ في المائة من ميزانيتها السنوية. وقد عملت هذه الوكالة منذ إنشائها سنة ١٩٩٥ على حماية الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة من خلال دعم وتمويل عدة مشاريع حيوية في الميادين الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمعمارية، وكان لها الأثر المباشر والملموس على حياة السكان المقدسيين ودعم صمودهم. وتحظى لجنة القدس، برئاسة جلالة الملك محمد السادس، بدعم المجتمع الدولي بما في ذلك الدول العربية والإسلامية، كما عبرت عن ذلك اليوم اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي

خلال اجتماعها الاستثنائي الذي انعقد في الرياض. ونجدد التأكيد على التضامن الكامل للملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق المبنية على الشرعية الدولية والمستندة إلى حل الدولتين المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي والمفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية قابلة للحياة وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، في جو من الأمن والطمأنينة والسلام. إن المملكة المغربية تظل مقتنعة بمركزية القضية الفلسطينية لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط، كما تظل في سلم أولويات المجتمع الدولي.

وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالة التضامن التي وجهها جلالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأقتبس: "إن هذا الموقف المغربي الراسخ ليس ظرفيا أو مناسبتيا ولا يندرج في إطار سجالات أو مزايدات سياسية عقيمة، وإنما ينبع من قناعة وإيمان راسخين في وجدان المغاربة مسنودين بجهد دبلوماسي جاد وهادف وعمل ميداني ملموس لفائدة القضية الفلسطينية العادلة وقضية القدس الشريف".

ختاما، أود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استثمار دورها التاريخي والوازن في القضية الفلسطينية والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة من أجل توفير الظروف الملائمة لإعادة إحياء المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥